جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2014/M06/513

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي)

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

دور النظام المصرفي في تمويل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة تحليلية (2001-2011)

إعداد الطالبة:

دبي منيرة

تاريخ المناقشة: 2016/05/23

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

سعودي عبد الصمد	أستاذ مساعد -أ	جامعة المسيلة	رئيســـــــا
عماري زهير	أستاذ محاضر -أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
قديد ياقـــــوت	أستاذ مساعد -أ	جامعة المسيلة	ممتحنـــــــا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر.....

الحمد لله الذي بفضله أتممنا هذا البحث

وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – القائل:

("لا يشكر الله من لا يشكر الناس) " رواه الترمذي

يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى من تحملنا كي نتعلم منه، وعلمنا أنه لا ينال العلم براحة الجسد الدكتور المشرف" عماري زهير" و الدكتور "بلعباس رابح"

على تفضله بقبول الإشراف على هذا العمل وعلى تصويباته وملاحظاته

التي أنارت لنا السبيل لإتمام هذا العمل

فله منا الدعاء بخير الجزاء ودوام الصحة والعطاء

كما نتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة البحث

و نتقدم بالشكر كذالك إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين درسونا لكم منا جزيل الشكر والعرفان

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى اللذان لا يغني فيهما الكتاب عن الكلام إلى أهل الرفعة و الشأن و التواصل ....إلى والدي العزيزان؛

إلى ...الذي يبقى في قلبي كل دقيقة في الحياة إلى توأم روحي إلى أستاذي المشرف على إلى زوجي العزيز؛

إلى... الذين أرجو منهم توفيقا وتسديدا بحسب قدرتي لا على عظيم قدرهم وعلى عظيم فكري لا على عظيم فكرهم إلى الذين قدموا لي المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع..... إلى جمع أساتذتي في كل الأطوار؛

إلى الأستاذ المشرف حفظه الله ؛

إلى جميع الأسرة الجامعية

إلى كمال الألفة و الأسس وتوأم الروح و النفس إلى سندي و عمدي إخوتي وأخواتي

إلى سري جمال الدنيا و بهائها إلى جمع الأزهار مختلف ألوان. .....إلى القناديل الجميلة بنت أختي وابنة أخي ؛

إلى رفقائي في الحياة إلى شركاء الدرب في من قريب ومن بعيد؛

إلى جميع طلبة علوم الاقتصادية ماستر تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك دفعة 2016 ؛

الفـــــهرس العـــــام

الفهرس العام :.....

كلمة شكر.....	IV
الإهداء	IV
الفهرس العام.....	IV
فهرس الجداول والأشكال.....	IV
مقدمة.....	IV
الفصل الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري ونظامه التمويلي للاقتصاد	
تمهيد	02
المبحث الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري	03
المطلب الأول: مرحلة إنشاء النظام المصرفي الجزائري.	03
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح الجديد في قانون النقد والقرض	08
المطلب الثالث: تطور المنظومة المصرفية بعد القانون النقد والقرض	13
المبحث الثاني: نظام التمويل بعد قانون النقد والقرض للتنمية الاقتصادية	15
المطلب الأول: واقع التمويل المصرفي بعد سنة 2001	15
المطلب الثاني: التعديلات بعد قانون 90_10	19
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ودوره التمويلي للاقتصاد	26
المطلب الأول: دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد	26
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري	29
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: النظريات المفسرة لعلاقة التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي	
تمهيد:	35
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	36

الفهرس العام :.....

المطلب الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة	36
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف وخصائص التنمية المستدامة	48
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	49
المبحث الثاني: تشخيص التنمية المستدامة بالجزائر	55
المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائرية	55
المطلب الثاني: تشخيص السياسة الوطنية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة	59
المبحث الثالث: الأساس النظري لعلاقة التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي	62
المطلب الأول: أهم مدارس القطاع المصرفي	62
المطلب الثاني: الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة التمويل المصرفي في تدعيم بعض مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر	
تمهيد:	70
المبحث الأول: تشخيص مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر	71
المبحث الثاني: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاقتصادية	79
المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاجتماعية	88
الخاتمة	91
قائمة المراجع	96
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01_01	مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الإصدار	15
02_01	تطور القروض المصرفية للاقتصاد.	17
03_01	الودائع عند المصارف	18
04_01	تطور حجم الودائع خلال الفترة1990-2008	26
05_01	حجم القروض الموزعة في الاقتصاد خلال الفترة 1990-2008	28
01-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط نصيب الفرد في الجزائر لسنوات 2000-2008	71
02-03	تطور معدل الزيادة السكان في الجزائر منذ سنة 2000 وحتى 2008	74
03_03	حصة الفرع من الخدمات البنكية	80
04_03	حجم التمويل الموجه للاستثمار في الجزائر	81
05_03	مؤشر تناسب حج الائتمان مع النشاط الاقتصادي	82
06_03	مساهمة الجهاز المصرفي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للفترة 2001إلى 2010	86

2. فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01 :01	هيكل الجهاز لمصرفي الجزائري أثناء الاحتلال	05
01:02	يوضح أهم المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة	41
02:02	أبعاد التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة	47

المقدمة العامة

مقدمة:

إن المتتبع للأحداث يرى أن العالم يشهد تغيرات اقتصادية ومصرفية سريعة، تؤثر على اقتصاديات جميع الدول، وبخاصة الدول النامية التي تسعى إلى هيكلة اقتصادياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير دور الجهاز المصرفي والعمل على تطبيق أدوات السياسة النقدية على نطاق واسع في إطار برامج التعديل الهيكلي بغية محاربة التضخم والمشاكل الاقتصادية.

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمـــدى فعالية ونجاعة الجهاز المصـــرفي للـــدولة، ومـــدى قدرته على تمويل التنمية المستدامة، وقـــدرته على تجميع فوائض دخـــول مختلف القطاعات، بالإضافـــة إلى الخـــدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء، فتطـــور الجهاز المصرفي يتبعه تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع –خاصة– إذا علمنا أن معظم الدول الناميـــة تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحـــدودية نطاقه وتأثيره، وهـــو بالتالي يحتاج إلى التطـــور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

من هذا المنطلق فقد عملت السلطات العمومية الجزائرية على ترقية وتطوير الجهاز المصرفي، لاسيما القطاع لخاص وكان هذا من خلال قانون النقد و القرض 1990 الذي ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص، الذي أعطيت من خلاله الفرصة للجهاز المصرفي فرصة النهوض بالتنمية للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحريك عجلة النمو، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يرتبط مفهومها بضرورة وجود هيكل تمويل يؤدي إلى تعظيم في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إذ تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وخاصة الجزائر، حيث وضعت الجزائر بين أولوياتها دفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع في شتى المجالات، فقد كشفت العولمة عن ضرورة تدعيم التنمية المستدامة وتعميقها والتركيز على النشاط الاقتصادي بطريقة تشجع على الاستجابة للعولمة، وذلك بالتركيز على التمويل المصرفي بأنواعه ليصبح الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات، وهذا بغية تعزيز معدلات التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن تشمل كل مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. **الإشكالية:** ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهم التمويل المصرفي في دعم مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر2001-2011؟

ويندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالي:

- ما أهم مراحل تطور النظام المصرفي بالجزائر؟
- ما هي مؤشرات التنمية المستدامة التي طرحتها أجندة مؤتمر ريو 1992؟ وما واقعها في الجزائر؟
- ما مدى تأثير التمويل المصرفي على مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر؟

2. **الفرضيات:** بعد القيام بتحديد إشكالية البحث يتم صياغة الفرضيات الرئيسية على النحو التالي: **للجهاز المصرفي دور بالغ الأهمية في تمويل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خاصة منها الاقتصادية.**

وتندرج ضمن هذه الفرضية جملة من الفرضيات الجزئية التالية:

- يوجد أثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلا زيادة معدلات الاستثمار الإجمالي في الجزائر.
- تتأثر مؤشرات التنمية البشرية والبيئية بالجزائر بحجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد.

3. **أهمية البحث:** ترجع أهمية البحث في هذا الموضوع إلى الدور الكبير الذي يلعبه العمل المصرفي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة الجهاز المصرفي الذي يعتبر بمثابة مصدر توفير وتعبئة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤثر على التنمية البيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة،

4. **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- تحديد وتوضيح التطورات والمستجدات المصرفي التي شهدتها الجزائر.
- التعرف على واقع التمويل المصرفي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية.
- تقديم مراجعة لبعض مدارس النمو والتمويل.

- التعرف واقع التنمية المستدامة في الجزائر من تشخيص الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالجزائر.
- تحليل واقع التمويل المصرفي وأثاره على تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالجزائر.

5. **دوافع اختيار البحث:** يرجع انتقاؤنا لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع نوجزها في النقاط التالية:
   - يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو اقتصاديات التمويل والبنوك .
   - التعرف على أسلوب التمويل الذي يعتمده القطاع المصرفي الجزائري في المساهمة في التنمية المستدامة، والبحث عما إذا كان يؤدي دوره في تمويلها بشكل فعال ومؤثر خاصة في الفترة الأخيرة التي تم فيها تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتبيان علاقة التمويل المصرفي بها.
6. **المنهج المتبع في البحث:** اعتمدنا من خلال هذا البحث على مزيج من المنهج التاريخي و الوصفي و التحليلي :
   - حيث يتجسد المنهج التاريخي في تتبع مراحل الإصلاحات المصرفية التي عرفها الجهاز المصرفي وفق الفترات الزمنية المدروسة.
   - أما المنهج الوصفي فيتعلق بالتركيز على بنية و واقع الجهاز المصرفي في الفصل الأول، وفي الفصل الثالث تم تشخيص واقع مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر؛
   - و المنهج التحليلي يظهر من خلال تحليل أثر التمويل المصرفي على مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر في فترة الدارسة و محاولة معرفة أوجه القصور في عملية التمويل المصرفي.
7. **تقسيمات البحث:** نظرا لطبيعة الموضوع المدروس ارتأينا لتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري ونظامه التمويلي للاقتصاد

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة التمويل المصرفي في تدعيم بعض مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر.

الفصل الأول:...

مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري ونظامه التمويلي الاقتصاد

تمهيد:

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال جهاز مصرفي هش تابعة اغلب أجهزته تابعة للمستعمر، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ،ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها النشاط المالي والمصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة،وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

لكن رغم الإصلاحات التي جاءت قبل التسعينات إلا أنها كانت بعيد عن الطموحات وتميزت تلك الفترة بهشاشة النظام خاصة مع بروز ة أزمة النفط لسنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول، ونتيجة لهذه المؤشرات أصبح النظام المصرفي الجزائري في أزمة لعدم فعالية السياسة التمويلية، ومن هذه الوضعية التي آل إليها النظام المصرفي في الجرائر بدأت الحكومة بإصلاحات على جميع المستويات، وذلك لأنه يعتبر الحجم الأساسي في الاقتصاد وحتى يستوجب الاستعداد بواجهة احتياجات التمويل للقطاع الاقتصادي و للسير على أسس تجارية داخل بيئة تنافسية وخصوصا الاقتصاد في مرحلة عبور من الاقتصاد المسطر إلى اقتصاد السوق.

وبناءا على هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: نظام التمويل بعد قانون النقد والقرض للتنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ودوره التمويلي للاقتصاد

المبحث الأول: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، ولعلى أهم إصلاح كان سنة 1990 وذلك من اجل إعطاء مكانه للقطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال تمويل قطاعاته.

المطلب الأول: مرحلة إنشاء النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال

1. **خصائص الجهاز المصرفي:** الجزائر ككل بلد محتل تأثرت بالجانب الاستعماري في اقتصادها، حيث ينقسم إلى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان كل ما ينتج يسوق نحو الخارج وخاصة فرنسا، وهذا الانقسام في الاقتصاد الجزائري ألقت بظلاله على الجهاز المصرفي والمالي حيث كانت هناك شبكتان للتمويل هما:

- **شبكة متطورة** : تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج التي كانت متمركزة في المدن الكبرى والموانئ.
- **شبكة أقل تطورا:** تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي.

ولهذا فإن القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية، والمؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل كانت تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى، ويتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات للبنوك الفرنسية الكبيرة، وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلاّ أنه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي أين نجد هياكل من نوع التعاضدي أو التعاوني ويقدم هذا القطاع أساسا الدعم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من الاقتصاد الإنتاج الفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي والحرفي، الذي يضم الجزء الأكبر من السكان الذي كان مستثنى من الدائرة المصرفية[1].

[1] شاكر القزويني: **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص ص 48، 49.

2. المؤسسات الجهاز المصفي في تلك الفترة: لقد تميزت تلك الفترة بمحدودية المؤسسات المصرفية واقتصرت على عدد ضيق نذكر أهمها[1]:

- **بنك الجزائر:** تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحيد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك.
- **البنوك التجارية:** إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي:
  - القرض العقاري للجزائر وتونس C.F.A.T
  - القرض الصناعي والتجاري C.I.C
  - البنك الوطني للتجارة والصناعة B.N.C.I.A
  - القرض الليوني C.L
  - الصندوق الجزائري للقرض والبنك C.A.C.B
  - الشركة العامة S.G
  - شركة مرسيليا للقرضS.M.C
  - بنك بركليز المحدود B.B.L
  - قرض الشمال C.N
- **بنوك الأعمال:** وتضم مجموعة من البنوك اهمها:
  - البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N).
  - بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B).

الشكل الموالي يبين هيكل الجهاز لمصرفي الجزائري أثناء الاحتلال:

[1] Ben Malek Riad, **La Reforme du secteur bancaie en Algérie**, memoire de maitrise sciences écomomiques, Université Toutouse I998-99.

الشكل رقم (01: 01): يبين هيكل الجهاز لمصرفي الجزائري أثناء الاحتلال

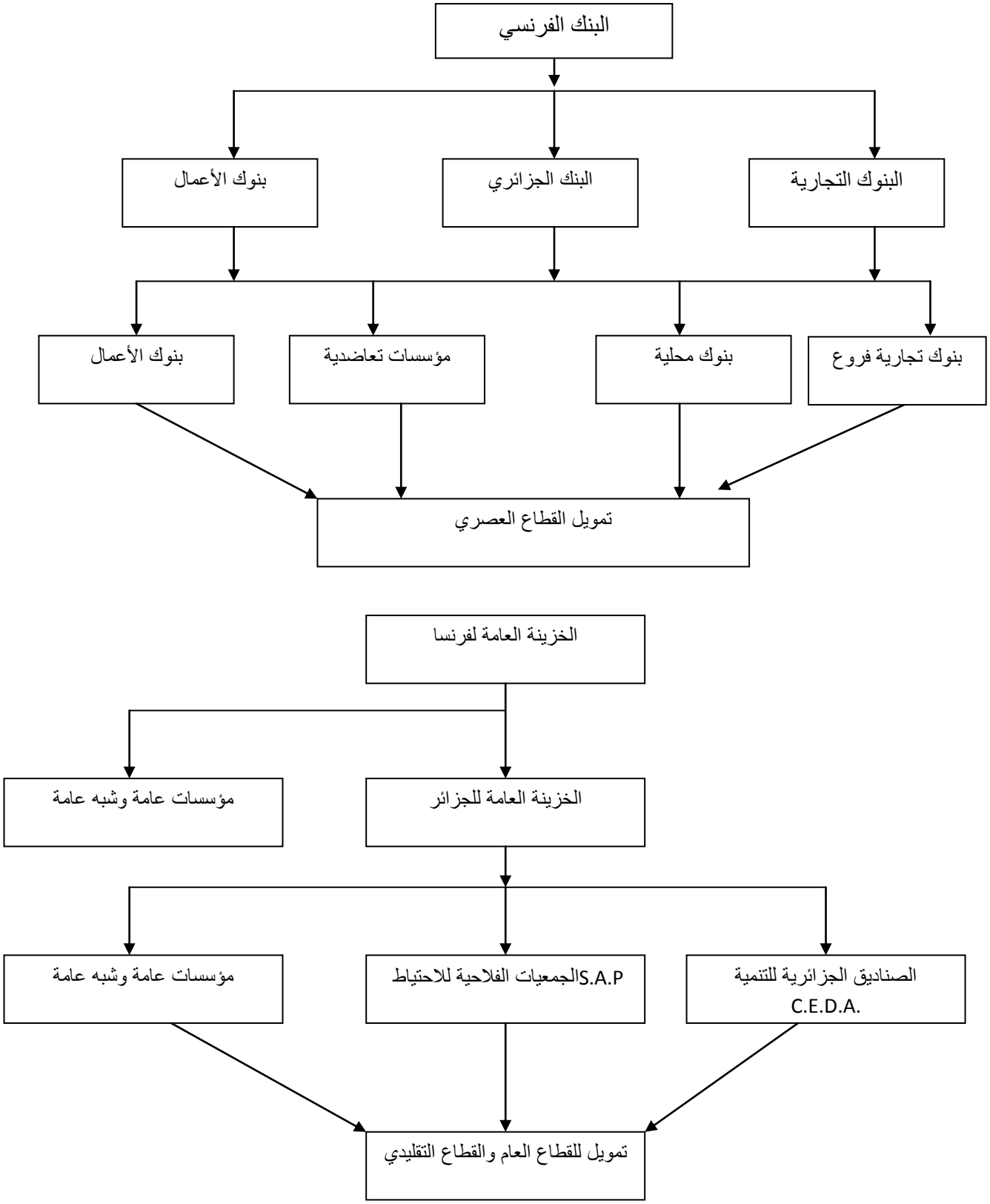

المصدر:عبد الرحمن بلحفصي، **محاضرات في الاقتصاد المصرفي** ، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989

الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من سنة1962 إلى سنة1986

تقرر انشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في01 جانفي1963، و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في13 ديسمبر1962 [1].

و قد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيأة:

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.
- بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

و بموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62 –441 ، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك و بالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص آلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

ان الفترة السابقة لعام1986 قد أظهرت خللا على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري، و يتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها وذلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها، وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها.

الفرع الثالث: المرحلة الممتدة من1986 إلى سنة1990

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة

[1] محمود حميدات :**مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ص 104.

استخدام القروض التي يمنحها الى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذه جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض[1].

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد و تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقوف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

بالإضافة إلي ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

و جاء في قانون 88 –01 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا، نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي:هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها.

تشكل المصادقة على القانونين 88 –01 و88 –04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي.

وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم، وجاء قانون 88 – 06 المؤرخ في 12 /01 /1988 ليدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية في إمكانية إصدار القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقب مسيري التدفقات المالية من والى الخارج بالإضافة آلي مهامه التقليدية.

[1] نفس المرجع السابق105.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح الجديد في قانون النقد والقرض

الفرع الأول: التعريف بقانون النقد والقرض

بعدما فشل التعديلات التي جاء بها النظام المصرفي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنطوية إليه.

وفي إطار هذا الإصلاح جاء القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية ، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية.

وفي نفس الصدد جاء القانون 88-01ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية لتعويدها على العمل بمنطق المتاجرة التي تفرضها قواعد إقتصاد السوق .

وبالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق مما أستدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي ، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر[1].

ويعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقـد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتـراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكـون عليها النظام البنكي، فيعتبر مـن القـوانين التشريعية الأساسية للإصـلاحات، بالإضافـة إلى أنـه أخذ بأهـم الأحكام التي جاء بها قانـون الإصلاح النقدي لسنة1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

الفرع الثاني: مبادئ قانون القـرض و النقد

سمح قانون 90-10 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد،الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويرأسه محافظ

[1] محمود حميدات : **مدخل للتحليل النقدي** ، ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر 1996- ص 137.

البنك الجزائري،قام بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية[1]، وذلك تدعيما للنظام النقدي والمالي لمسايرة اقتصاد السوق.

حمل هذا القانون في طياتــه أفكارا جــديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقــوم عليها وآليات العمل التي يعتمــدها، تعكس إلى حد كبــير الصــورة التي سيكون عليها هــذا النظام في المستقبل .

و من أهم مبادئ قانون القرض و النقد هو الفصل بين دائــرة الميزانية ودائــرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الــدور الأساسي في تمــويل استثمارات المــؤسسات العمومية،حيث هُمّش النظام المصرفي وكان دوره يقتصــر على تسجيل عبــور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات،وخلق مثل هــذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، فجاء قانــون النقــد والقــرض ليضع حدا لذلك ،فأبعــدت الخزينة عن منح القــروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمــويل الاستثمارات العمومية المخططة من طــرف الدولة.

و عليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهــداف التالية[2]:

- استعــادة البنــوك والمؤسسات المالية، لوظائفها التقليــدية و المتمثلة في منــح القروض.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- أصبح تــوزيع القــروض لا يخضع إلى قــواعد إدارية، وإنما يــرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

كما وضع قانون 90-10 النظام المصرفي على مستــويين ، فميز بين نشاط البنــك المركزي كسلطة نقــدية ، ونشاط البنــوك التجارية كمــوزع للقــرض ، و بموجب هذا الفصل اصبــح البنك المركزي يمثل فعــلا بنك البنــوك يــراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها

---

[1] قانون رقم 93-03 المؤرخ 93/07/04 المعدل والمتمم للقانون 01/90 المؤرخ 90/07/04 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

-قانون 92-05 المؤرخ 92/03/22 المتعلق بتحديد الشروط الواجب توافرها للمؤسسين والمسيرين والممثلين للبنوك والمؤسسات المالية، وشروط إنشائها.

قانون رقم 01/93 المؤرخ 93/01/03 المحــدد لشروط إنشاء البنــوك والمؤسسات المالية وتنصيب فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

[2] مشروع تقرير، مقدم من المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES ، الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000، ص15 و ما بعدها .

، كما أصبح بإمكانه أن يــوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياســة الائتمانية للبنــوك وفقــا لما يقتضيــه الــوضع النقــدي. فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي و تحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خــدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

وفي الأخير فقد نص القانون صراحة بمنح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية القائمة، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي.

ومنه يمكن القول أن قانون القرض والنقد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقــدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

الفرع الثالث: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.

بعد إبرام اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989/04/31 ، باشر السيد "مولود حمروش" رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري مس القطاع المصرفي والنظام المالي بإصدار قانون 10-1990،المتعلق بالقرض والنقد.وجاء هذا القانون بهدف ضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري ،في اعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحت ،فقام البرنامج على المبادئ التالية :

- إصدار قانون 90-10 المتعلق بالقرض و النقد .
- وضع نظام مصرفي عصري يقوم على تعبئة الموارد المالية ،و ترشيد القروض الممنوحة باستعمال الطرق الحديثة لمتابعتها و استرجاعها .

- إعادة الاعتبار للبنك المركزي ،و مدى أهمية السياسة النقدية .

- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا و المتغيرات الداخلية و الخارجية .

واجهت حكومة السيد "أحمد غزالي" صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات لسنة 1991لم تهتم، بل جعلت الإصلاحات جانبا، تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية ،فحاولت التراجع عن بعض قواعد الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة السابقة،خاصة ما تعلق بقانون القــرض والنقد الذي قلص من هامش

تحرك الحكومة في المسائل النقدية،فأدى إلى تراجع نسبي في النتائج المحققة. ورغم تخليها عن بعض بنود الاتفاق، إلا أنها استمـــرت في الإصلاحات المتفق عليها .

الفرع الرابع: أهم المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون النقد والقرض

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ إنفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة إنتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض ، بالاضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والموصلات، ومن المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض [1]:

1. **البنوك الخاصة الجزائرية:** مع نهاية 2001 فان البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي:
   - الخليفة بنك وتم إعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/27
   - البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم إعتماده في 1998/09/24
   - المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم إعتماده في 1999/10/28
   - البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم إعتماده في 2000/04/30
2. **البنوك الخاصة الأجنبية:** لابد من الاشارة أن مجلس النقد والقرض قام بإعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كمايلي:
   - سيتي بنك (Cite Bank) وذلك بتاريخ 1998/05/18
   - البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 1998/09/24
   - ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque) وذلك بتاريخ 1999/10/27
   - الشركة العامة (Societé generale) وذلك بتاريخ 1999/11/04
   - بنك الريان الجزائري (Al ryan algerian bank) وذلك بتاريخ 2000/10/08

[1] بطاهر علي: **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فـرع : تحـــليل اقتصـــادي، جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص48_49 .

- البنك العربي (Arab bank) وذلك بتاريخ 2001/10/15
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) وذلك بتاريخ 2002/01/31
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتم إعتماده في 1990/11/3 .

3. **المؤسسات المالية :** يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم إعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي:

- البنك الإتحادي (Union Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28
- فينالاب (Finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06
- مونا بنك (Mouna Bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08
- البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank)وذلك بتاريخ 2000/02/21.
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09
- القرض الايجاري العربي للتعاون(Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 2002/02/20 .

ورغم أن النظام المصرفي أنفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض ويعود إنخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها ما يلي :

- القطاع المصرفي الخاص قطاع حديث النشأة.
- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموما وإصلاح النظام المصرفي على الخصوص .

المطلب الثالث: تطور المنظومة المصرفية بعد القانون النقد والقرض

الفرع الأول: الإصلاحات المصرفية في إطار برنامج التعديل الهيكلي

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة1993 بأّنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بإبرام برنامج الإصلاح اقتصادي الشامل، والّذي يمتد إلى مرحلتين :مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل – 1994 ماي 1995 ،ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة 3 سنوات من1995 – 1998.

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الإختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 ،رغم الإصلاحات التي قامت بها، ومنه ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، ورفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأسا لمال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- التحضير بالإنشاء سوق الأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم مراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم.

- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 96 – 94والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بضعف أداء الجهاز المصرفي، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ،والّذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 03 –11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أّنه جاء مدعم الأهم الأفكار مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها والمبادئ التي تجسدت في القانون10 –90، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الأمر01–01 المتعلق بإدارة بنك الجزائر الهيكل التنظيمي،حيث أنّه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي11–03 ،أشارت المادة 18 كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، كما نصت المادة 19 على مهام ووظائف مجلس الإدارة والّذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر.

ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، وذلك بتوفير الأمن المالي للبلاد .

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر03– 11قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمن خلال بنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها.

المبحث الثاني: نظام التمويل بعد قانون النقد والقرض للتنمية الاقتصادية

إن فشل النظام المصرفي السابق في تمويل التنمية الاقتصادية الذي كان سببه انحصار الأمر على المصارف العمومية وعليه فتمويل الاقتصاد الحالي يجري عن طريق القرض المصرفي، وعليه كان لابد من إدخال تعديلات على هذا النظام من اجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية وذلك بإشراك المصارف الخاصة، وهذا ما تجسد في الامريين 01_01 و 03_11 وسنتطرق إلى مضمون الامريين في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع التمويل المصرفي بعد سنة 2001

الفرع الأول: بنك الجزائر وتمويل التنمية الاقتصادية

خلال الفترة2000 –2004 كانت وضعية بنك الجزائر في مجال التمويل فريدة مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أن مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الإصدار عمليا كانت معدومة، وهي أيضا سالبة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01_01): يبين مقدار القروض المقدمة للاقتصاد من طرف مصرف الإصدار

الوحدة مليار دج

	2001	2002	2003
تمويل البنك المركزي	-276.3	-304.8	-464.1
تسبيقات للخزينة	-276.3	-304.8	-464.1
-قروض للمصارف.	0	0	0

Source : Banque d'Algérie , Rapport 2002 – 2003 ,op,cit, p112

يعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع الجباية البترولية وخلق صندوق ضبط الموارد، فالخزينة العمومية لتغطية احتياجاتها ليست ملزمة باللجوء إلى مؤسسة الإصدار(بنك الجزائر)خلال 2001_2004التمويلية، بالعكس الخزينة لأول مرة منذ الاستقلال تظهر في وضعية عارض للأموال اتجاه بنك الجزائر.

الفرع الثاني: مكانة البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

عرفت القروض المقدمة من المصارف للاقتصاد خاصة للمؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات التي تقرر فيها تطبيق برنامج دعم الإنعاش حيث انتقلت مبالغ القروض من 731,1مليار دج سنة 1998 إلى 839,3 مليار دج سنة 2001 و عرفت سنة 2002 فائضا في عرض السيولة على مستوى السوق النقدية وخاصة ما بين المصارف، وبتظافر ارتفاع ودائع المصارف الأولية لدى بنك الجزائر سجل هذا الفائض من قبل في ديسمبر 2001[1].

ويعود أساسا فائض السيولة لدى المصارف إلى زيادة الودائع المصرفية لأجل من قبل مؤسسات قطاع المحروقات والتطور المتزايد لودائع ادخار العائلات وتسديد مديونية الخزينة العمومية اتجاه البنوك، إذ أصبحت هذه الأخيرة لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، اعتبارا من نهاية سنة2001.

لقد سجلت القروض المقدمة للاقتصاد نموا قدر ب % 17,5 سنة 2002 وظلت الزيادة في السيولة تميز خزينة المصارف العمومية خلال السنتين 2003 و 2004 ، كما أن تطهير الديون إزاء المصارف يشكل إحدى العناصر التي تفسر الإفراط في وفرة السيولة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

إن السيولة الفائضة في المصارف تطرح مشكلا هاما لاستعمال الموارد كما أنها تجعل الاقتصاد الوطني يتعرض لخطر التضخم في غياب الآليات المناسبة للتصدي للتضخم النقدي[2].

---

[1] مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة , 2002 الدورة العامة الثانية و العشر، CNES ، ماي 2003 ، ص61 .

[2] مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية الخامسة والعشر CNES ،ديسمبر 2004 ، ص ص 25 – 31 ،

لقد تميزت سنة 2002 بتطور ملحوظ لوسائل تدخل المصارف، متزامنا مع تواصل تحسن السيولة المصرفية في إطار إنعاش معتبر (% 17,5) للقروض مقابل % 8,5 سنة 2001 وفيما يلي جدول يبين القروض المصرفية المقدمة لتمويل الاقتصاد.

الجدول رقم (01_02): يبين تطور القروض المصرفية للاقتصاد.

الوحدة مليار دج

	2001	2002	2003	مارس2004	جوان 2004
القروض للقطاع العام:	740,08	715,83	791,69	801,26	811,94
-المصارف العمومية.	735,09	715,83	791,49	/	/
المصارف الخاصة	4,98	-	0,19	/	/
القروض للقطاع الخاص	337,61	550 ,20	586,55	596,80	609,25
المصارف العمومية.	297,91	368,95	487,74	/	/
المصارف الخاصة	39,69	181 ,25	98,81	/	/

Source: http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm, 21/01/2016.

انتقلت القروض الموجهة للاقتصاد من 1266 مليار دج في نهاية 2002 إلى 1378 مليار دينار في نهاية 2003 و إلى 1421 مليار دينار في نهاية جوان 2004 ، مسجلة زيادة نسبتها 8,8 % ازدادت القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة % 6,6 مقابل زيادة 10,6 %بالنسبة للقروض للقطاع العام سنة2003 .

كما عرفت القروض الموجهة للاقتصاد زيادة قدرت ب % 3,1 في نهاية جوان 2004، حيث ازدادت القروض للقطاع العام بنسبة % 2,5 مقابل زيادة بنسبة 4% للقروض للقطاع الخاص2004.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن مصارف القطاع العام قامت بالتمويل الكامل للقطاع العام سنة 2002، كما شهدت نسبة مشاركتها في تمويل القطاع الخاص انخفاضا من % 88,2سنة 2001إلى % 67 سنة2002، كما أن المصارف العمومية تقوم بتوفير التمويل الشبه كلي للقطاع العام في سنة 2003، حيث انتقلت حصتها من% 67 سنة2002 إلى % 83,2 سنة2003 شهد نشاط جمع الموارد للمصارف نهوضا وتطورا كبيرين حيث سجلت نسبة التطور ب%24,1 سنة 2001 وبنسبة % 18,8 سنة 2002، مسجلا نمو يقدر بنسبة % 14,9 سنة2003، وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01_03): يبين الودائع عند المصارف.

الوحدة مليار دج

	2001	2002	2003	مارس 2004	جوان 2004
ودائع للقطاع العام:	554,92	642,16	719,59	744,72	734,53
-المصارف العمومية.	499,17	548,13	648,77	/	/
المصارف الخاصة	55,75	94,03	70,81	/	/
ودائع للقطاع الخاص	1235,00	1485,19	1723,86	1764,11	1898,87
المصارف العمومية.	1152,01	1312,96	1656,68	/	/
المصارف الخاصة	82,99	172,22	67,17	/	/

Source: http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm, 21/01/2016.

إن مشاركة المصارف التجارية الوطنية في تمويل التنمية بقيت ضعيفة، وذلك بسبب التناقضات القائمة بين فائض السيولة في القطاع المالي بفضل عمليات التطهير التي تقوم بها الخزينة العمومية من جهة، والاحتياجات الكبيرة لقطاع الإنتاج في مجال التمويل من جهة أخرى، وبالفعل يمكن تفسير تباطؤ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال الفرق بين القطاع الإنتاجي والقطاع المالي.

ومن بين الإصلاحات المنتهجة منذ سنوات تلك المتعلقة بإصلاح القطاع المصرفي التي تعتبر جوهرية لأنها في تطور مستمر تبعا لمنطق المردودية على المدى القصير، بينما يقتضي القطاع الإنتاجي تركيبات مالية أكثر ملائمة إضافة إلى مرافقة أطول وبالتالي أخطارا أكبر.

إن سلوك القطاع المالي يحرم الاقتصاد الوطني من آثار الحركية اللازمة للنمو وبالفعل، أدى توقيف الاستثمارات التجديدية والتوسعية منذ أكثر من عشرية، والتقليل من عمليات الصناعة المعمقة، لمنع تغير الممتلكات من أجل الخوصصة، أدى إلى تدهور حقيقي لظروف الإنتاج وإعادة الإنتاج.

لذا ونظرا للتقدم المحسوس الذي أحرزه مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ولتفادي ضياع ثمرات إنجازاته، ينبغي أن تباشر السلطات العمومية في تطبيق برنامج إنعاش لصالح القطاع الإنتاجي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعات الهيكلية.

وسيسمح هذا البرنامج بالتأكيد ببعث حركية قطاع الإنتاج، لجعل القطاع العمومي الاقتصادي أكثر إغراءا بالنسبة للمتعاملين الشركاء المعنيين بالخوصصة مما سيسمح بضمان نجاح الإصلاحات الجارية.

المطلب الثاني: التعديلات بعد قانون 90_10

الفرع الأول: الأمر 03_11

إن الإصدار التشريعي المتمثل في القانون النقد والقرض والذي جاء لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها سنة 1988 اتسم بتطبيقات ميدانية حالت دون السير الحسن للنشاط المصرفي والمالي، رغم عملية التطهير التي عرفتها المصارف والمؤسسات المالية العمومية، وذلك بإعادة هيكلة محفظتها المالية ورسملتها، كما نتج عنه ازدواجية في التسيير وصعوبة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد في ظل غياب التنسيق فأثرت هذه النقائص على التوازنات الكبيرة للمنظومة المصرفية لاسيما من حيث تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار[1].

[1] أنظر المادة 10 من الأمر01–01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم لبعض أحكام مواد القانون90 – 10.

-إن الاختلالات الملحوظة في مجال الإشراف على السوق النقدية، واقتصار سياسة الصرف على تسيير التوازنات واحتياطي الصرف، وضعف آليات مراقبة المصارف، والمؤسسات المالية، وعدم التحكم في الأخطار المرتبطة بالصرف ونسب الفوائد والتداول، وضعف أساليب تسيير ومتابعة المديونية العمومية) الداخلية والخارجية (، وقلة انسياب المعلومات بين السلطة النقدية والجهاز التنفيذي، وعدم تنوع الموارد المالية للدولة .كلها عوامل جعلت المنظومة المصرفية
والمالية محور مراجعة شاملة.

-إن الانفتاح المتزايد للاقتصاد، بحكم ليبرالية التجارة الخارجية والاستثمار) المباشر وغير المباشر(، والنمو السريع لعدد متعاملي التجارة الخارجية، والتطور الحديث للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على الاستثمار الدولي، كلها ملفات تستدعي من الجزائر تطوير سياستها المالية والنقدية.

-إن انفتاح الدولة على القطاع الخاص في مجال إنشاء المصارف والتعامل المالي، وما أنجر عنه من انحراف في التطبيق، وبالتالي غلق لعدة مصارف وخسارة غير متوقعة للمتعاملين الاقتصاديين ومختلف عملاء هذه المصارف، وبالتالي إهدار لطاقات مالية وطنية، هذا ما جعل السلطة السياسية تولي اهتماما بالغا، بوضع تشريع يأخذ بغين الاعتبار مثل هذه التجاوزات.

-بالرغم من إصدار قوانين وأوامر رئاسية تسهل من إجراءات الاستثمار الداخلي والخارجي، وتقديم تحفيزات لا تضاهيها بعض التشريعات لدول الجوار، إلا أن المسجل بين النظري والتطبيق الميداني لا يبعث على الارتياح إطلاقا،و هذا يعود إلى جملة من العراقيل أهمها، دور المصارف التجارية والاستثمارية في عملية الإقراض.

لعل هذه العوامل مجتمعة وأخرى لم نتطرق إلها، جعل السلطة السياسة تقدم على وضع جملة من التدبيرات، من شأنها أن تساهم في تدليل العقبات، وتنهض بهذا القطاع الحيوي نحو مصاف المؤسسات المصرفية التي يحول عليها في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأحسن.

الفرع الثاني: الهدف من إصدار الأمر03_11

يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من إصدار الأمر **03_11**في أربعة أهداف أساسية هي [1]:

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل.

- في الدرجة الأولى : الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير المصرفيوبوصفه مؤسسة ومجلس النقد والقرض الذي يمارس صلاحيات جوهرية على صعيد السياسة النقدية والقرض، ومنح الاعتمادات وتنظيم الإشراف...
- في الدرجة الثانية: توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض الذي خولت له الصلاحيات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف ونظم الدفع... إن ارتفاع احتياطاتنا الخارجية خلال السنوات الأخيرة ونمو الناتج عن سيولة الاقتصاد يلزمنا بمزيد من الصرامة والتجديد في آن واحد في كل المجالات المذكورة.
- لقد وسع النص المقترح صلاحيات مجلس النقد والقرض لتشمل في المستقبل فضلا عن وظيفتها القياسية، التدخل في وضع سياسات النقد ولصرف وتسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها.
- في الدرجة الثالثة: إقامة هيئة رقابة مهمتها متابعة نشاطات المصرف وبوجه خاص تلك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية لمستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- في الدرجة الرابعة: تعزيز استقلال اللجنة المصرفية وصلاحياتها وتنظيمها، ويتم ذلك خصوصا بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف.

2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي:

- في الدرجة الأول: يثري هذا القانون مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير، التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة وخصوصا إلى رئيس الجمهورية.
- في الدرجة الثانية: إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.

[1] مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول سنة، 2001 ، الدورة العادية التاسعةCNES، نوفمبر 2001 ، ص ص 5 ،4.

- في الدرجة الثالثة: إن تمويل عمليات الإعمار المتصلة بالأحداث المأساوية التي عاشتها الجزائر أثناء السنوات الأخيرة، يفرض توسيع وسائل ميزانية الدولة بتسيير نشط لاحتياطاتنا و لمديونيتنا العمومية الداخلية والخارجية، إن النص المقترح يدخل عناصر جديدة في هذا المجال.

3. ضمان حماية أفضل للمصارف والساحة المالية والادخار العمومي.

- في الدرجة الأولى: يدعم القانون شروط ومقاييس اعتماد المصارف ومسيري المصارف والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبوا المخالفات.
- في الدرجة الثانية: زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع وللتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية.
- في الدرجة الثالثة: يمنع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري المصرف.
- في الدرجة الرابعة: تعزيز صلاحيات جمعية المصرف والمؤسسات المالية وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر.

4. تعزيز و توضيح شروط سير مركزية المخاطر: إن النجاح في تطبيق هذا النص القانوني يتوقف على ثلاثة شروط:

- أن نشاط الإشراف لبنك الجزائر سيكون مرهونا بتكوين عدد هام من المشرفين الأكفاء؛
- يتوقف نجاح الإشراف أيضا على قدرة المصارف على تطوير نظمها المحاسبية والإعلامية بسرعة؛
- تفترض نظم الدفع العصرية وجود أنظمة عالية الأداء، لدى نشطاء الساحة المالية، قائمة على دعائم تقنية لإيصال إعلامي تكون موثوقة وسريعة وآمنة.

إن الوساطة السليمة والناجعة وثيقة الارتباط بنوعية نظم الدفع التي تقوم عليها، وتعرف نظم الدفع على أنها مجمل الأدوات والوساطات والإجراءات التي تساعد على معالجة عمليات دفع مرتبطة بمختلف المعاملات داخل الاقتصاد.

وترتكز هذه النظم على مسارات إرسال المتعلقة بعمليات الدفع هذه ومراعاة لأهمية عصرنة وتطوير نظم الدفع بمجملها، وتنوع النشطاء والمتدخلين بنك الجزائر، الخزينة، البريد، المصارف، المؤسسات المالية، المواصلات السلكية والعدالة

والمستفيدين، والآجال المتعذر تقليصها بالنسبة لتصور الإستراتيجية ووضعها موضع عمل، وخصوصا الرهانات الوطنية الدولية لهذه القضية الآمن المالي للبلاد، فإن عصرنة النظام لا بد أن تستفيد من تكفل سياسي على أعلى مستوى مثلما هو الأمر في البلدان الأخرى.

وفي آخر المطاف فإن الانتقال من تمويل اقتصادي قائم أساسا على الموارد العمومية نحو تمويل اقتصادي يحشد بشكل أكثر كثافة موارد السوق، يستلزم إقامة نظام مصرفي متين وفي مأمن من كل ريب.

وقد كشفت الأحداث الأخيرة المؤسفة التي عاشها بلدنا في المجال المالي عن اختلالات ونقائص غير مقبولة، إن الآمن المالي للبلاد يستلزم بالتالي مراجعة تشمل الجوانب المؤسساتية والتنظيمية والإجرائية.

الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر /11 03المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003 ، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى[1]:

1. **على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك:** في هذا الأمر تنص المادة 33 من الأمر 09 /03 على أنه:

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر.

[1] صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011، ص ص 22_23.

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عمليات المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد.
- إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك ا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعد 49بالمئة ومنح نسبة 51 بالمئة من رأس المال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر.
- منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008، وخصوصا إعصار الأزمة المالية، والمشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي ألت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية الجزائرية.
- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسيرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، وإلزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد ووضعها المالي، ويخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد والقرض التي تحول دون تعرضها ل لاختلال، وينشط في الجزائر حاليا 21 بنكا

منها 6 بنوك عمومية تسيطر على 90 بالمئة من الساحة المالية، مقابل حوالي 10 بالمئة لصالح 14 بنكا عربيا وأجنبيا، كما تنشط في الساحة خمس مؤسسات مالية عمومية وخاصة أجنبية.

2. **تعديلات خاصة بكل الجهاز المصرفي:** بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع بعد صدور القانون90/10 خصوصا بعد 1998 سنة الانتهاء من إنجاز برامج التصحيح الهيكلي وبصدور القانون01/09 المؤرخ في 22جانفي2009 والذي تضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر كما يلي:

- **البنوك الخاصة الجزائرية:**مع نهاية 2009 كانت البنوك الخاصة الجزائرية كما يلي:
  - البنك التجاري والصناعي الجزائري، تم اعتماده في 24-90-1998 .
  - المجمع الجزائري البنكي اعتمد في28-10-1999.
  - البنك العام للبحر المتوسط، تم اعتماده في30 -4-2000.
  - البنك الدولي الجزائري21-2-2000 .

1. **البنوك الخاصة الأجنبية:** قام مجلس النقد والقرض باعتماد أربعة عشر بنك خاص أجنبي وبنك مختلط:
   - البنك الاتحادي وذلك بتاريخ7-5-1995.
   - سيتي بنك تم اعتماده بتاريخ18-5-1998 .
   - البنك العربي للتعاون اعتمد بتاريخ.24-9-1998
   - مونا بنك بتاريخ8-8-1998
   - ناتاكسي أمانة بنك اعتمد بتاريخ27 -10-1999
   - الشركة العامة بتاريخ4 -11-1999
   - بنك الريان الجزائري بتاريخ8 -10-2001
   - بنك العربي تم اعتماده بتاريخ15-10-2001.
   - سوفي ناس بنك09-01-2001.
   - البنك الوطني لباريس بتاريخ31-01-2002.
   - بنك البركة المختلط بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة.
2. **المؤسسات المالية:** يوجد خمس مؤسسات تم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض.

- السلام بتاريخ28 -06-1997
- فينالاب بتاريخ06-04-1998
- القرض الإيجاري العربي للتعاون20 -02-2002.
- شركة إعادة التمويل الرهني.
- المغاربية للإيجار المالي.

ورغم الانفتاح الذي عرفه القطاع المصرفي إلا أن البنوك العمومية الوطنية بقيت مسيطرة على ما يقارب % 90 من الموارد وتمنح ما يقارب % 95 من القروض، وللإشارة فإن الهيئات المالية ممثلة ببنك الجزائر تعتزم إدراج تعديلات على قانون القرض والنقد للسماح للبنوك الوطنية بفتح شبابيك خاصة بتقديم خدمات ومنتجات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تماشيا مع سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر في القطاع المالي وبما يرفع قدر ات البنوك الجزائرية لاستيعاب ودائع المواطنين ويرجح دخولها حيز التنفيذ في2011.

من خلال هذه النظرة العامة على الجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات التي مر بها يتبين لنا أنه لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والاختلالات، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات مختلفة ناجمة عن التطورات والتغيرات الجارية على المستوى العالمي وبالأخص على المستوى المالي والمصرفي كالتحرير المصرفي والتوجه نحو البنوك الشاملة بالإضافة إلى الأزمات المالية والمصرفية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ودوره التمويلي للاقتصاد

هناك عوامل عديدة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي على دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، وللوقوف على واقع النظام التمويلي الجزائري بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفها نحاول فيما يلي تحليل دوره في كل من نشاط حشد الموارد ونشاط تقديم القروض للاقتصاد الوطني من خلال استعراض مقدار الموارد التي تلقاها هذا النظام وأنواعها والتمويل الذي قدمه بمؤسساته المختلفة وإبراز أثر هذا التمويل على الاستقرار الاقتصادي والنقدي الوطني.

المطلب الأول: دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد

الفرع الأول :تطور نشاط جمع الموارد

عرف نشاط جمع الموارد من طرف النظام المصرفي تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل معدل النمو في الودائع المصرفية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة التي أعقبت صدور قانون النقد والقرض.

والشكل التالي يوضح تطور حجم الودائع خلال الفترة :1990-2008

الجدول رقم (01_04): يبين تطور حجم الودائع خلال الفترة 1990-2008

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الودائع تحت الطلب (مليار دج)	106.55	133.11	140.84	188.93	196.46	210.78	234.03	254.8	334.5	352.7
نسبتها %	59.37	59.59	49.07	51.14	44.34	44.19	48.8	38.34	41.37	37.87
الودائع لأجل (مليار دج)	72.92	90.28	146.18	180.52	246.67	178.17	325.9	409.9	474.1	578.6
نسبتها %	40.63	40.41	50.93	48.86	55.66	45.81	58.2	61.66	58.63	62.13
المجموع (مليار دج)	179.47	223.39	287.02	369.45	443.13	488.95	559.93	664.7	808.6	931.3
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
الودائع تحت الطلب (مليار دج)	460.27	554.9	642.2	718.9	1127.9	1224.4	1750.4	2560.8	2946.9	
نسبتها %	42.69	31	30.19	29.43	41.69	42.85	51.48	59.25	59.68	
الودائع لأجل (مليار دج)	617.87	1235	1485.2	1724.1	1577.5	1632.9	1649.8	1761	1991	
نسبتها %	57.31	69	69.81	70.57	58.31	57.15	48.52	40.75	40.32	
المجموع (مليار دج)	1078.14	1789.9	2127.4	2443	2705.4	2857.3	3400.2	4321.8	4937.9	

المصدر: هاروى العشي: **النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1990 -2011** : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم اقتصادية شعبة :اقتصاد التنمية،جامعة باتنة، 2015، ص 73.

نلاحظ من الجدول (01_04) الإرتفاع الهائل في الموارد المالية المعبأة من طرف البنوك الجزائرية، فبعدما كانت سنة 1990 في حدود 179.47 مليار دج أصبحت سنة 2008حوالي 4937.9 مليار دج أي أنها زادت تقريبا ب 28 مرة عما كانت عليه سنة 1990 . ونلاحظ كذلك من خلال الجدول(01_04) ارتفاعا مستمرا في الودائع لأجل بدأ منذ سنة 1990 ، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة التي حفزت المدخرين على تحويل مدخراتهم القصيرة الأجل(الودائع تحت الطلب) إلى مدخرات طويلة الأجل (الودائع لأجل)، فبعدما كانت قيمة الودائع لأجل في سنة 1990حوالي 72.92 مليار دج أصبحت في سنة 2003 حوالي 1724.1 مليار دج، ثم إنخفضت قليلا في سنة 2004 نتيجة أزمة النظام البنكي الجزائري لتعاود الإرتفاع من جديد حيث وصلت سنة 2008 إلى حوالي1991 مليار دج .وعرف نشاط البنوك في جمع الموارد تحت الطلب

والموارد لأجل تطورا في سنة 2008 لكنه كان أقل أهمية من سنة 2007 ، حيث بلغ نمو الودائع % 14.25 مقابل % 27.1 في سنة 2007 في ظل تواصل التحسن في السيولة المصرفية.

الفرع الثاني : تطور نشاط القروض الموزعة

رغم أن عملية توزيع القروض في الجزائر لم تحقق الأهداف التي كانت منتظرة منها بعد إلغاء سياسة توجيه الائتمان، ورغم بقاء القروض الموزعة في مجملها حصرا على القطاع العام وعلى الأنشطة القصيرة الأجل، إلا أن القطاع الخاص والاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل لم تعد مهمشة كالسابق وأصبحت محل اهتمام البنوك في عملية التمويل خاصة البنوك الخاصة .وما يميز الجدول التالي هو الارتفاع الكبير الحاصل في حجم القروض الموزعة في الاقتصاد، فقد ارتفعت من 775.75 مليار دج سنة 1996 إلى 2614.1مليار دج سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة337% .

الجدول رقم (01_05): يبين حجم القروض الموزعة في الإقتصاد خلال الفترة 1996-2008

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قروض للقطاع العام (مليار دج)	637.95	632.7	602	797.2	521.1	740.5	716.1
نسبتها %	82.24	85.31	82.34	82.61	68.23	68.67	56.52
قروض للقطاع الخاص (مليار دج)	137.8	108.6	129.1	167.9	242.7	337.9	551
نسبتها %	17.76	14.64	17.66	17.39	31.77	31.33	43.48
المجموع (مليار دج)	775.75	741.3	731.1	965.1	763.8	1078.4	1267.1
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
قروض للقطاع العام (مليار دج)	791.7	859.6	882.5	848.4	989.3	1202.2	
نسبتها %	57.36	56	49.61	44.56	44.9	46	
قروض للقطاع الخاص (مليار دج)	588.5	675.4	896.4	1055.7	1214.4	1411.9	
نسبتها %	42.64	44	50.39	55.44	55.10	54	
المجموع (مليار دج)	1380.2	1535	1778.9	1904.1	2203.7	2614.1	

المصدر: هاروى العشي: **النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1990 –2011 :** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم اقتصادية شعبة :اقتصاد التنمية،جامعة باتنة، 2015، ص 132.

ويتبين لنا من الجدول (01_05) أن القطاع العام قد استحوذ على أغلب القروض الموزعة على الاقتصاد، حيث ظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام تفوق % 82 طوال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 1999 ، لكن بعد سنة 1999 عرفت هذه النسبة انخفاضا تدريجيا وصل إلى % 46 سنة . 2008 أما القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد عرفت إرتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 لكنها ظلت دائما أقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام، ويعود انخفاض نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى انخفاض عائد الاستثمار في الجزائر وارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بهذه الاستثمارات، وإبتداءا من سنة 2005 ارتفعت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص أكثر لتتجاوز حصة القروض الموجهة للقطاع العام، حيث وصلت % 55.44 سنة 2006 و % 55.10 سنة 2007 و % 54 سنة . 2008 ولو نقارن بين الجدولين السابقين نجد أن الودائع الملتقطة لدى المصارف العامة والخاصة على حد سواء يفوق بشكل واسع القروض الموزعة على الاقتصاد ككل.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري

ترتبط مقدرة المصارف على النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة، ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر في نوعين أساسيين هما: التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

الفرع الأول: التحديات الداخلية: تنطوي التحديات الداخلية في النقاط التالية[1]:

1. **صغر حجم البنوك:** على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.
2. **التركز في نصيب البنوك:** يتمثل ارتفاع درجة التركز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة، لأنه في مثل هذه الحالات، يكون لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.
3. **تجزئة النشاط البنكي:** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.
4. **هيكل ملكية البنوك:** يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 13 مصرف مرخص، تمتلك السلطات العمومية 8 بنوك وهي الأكبر حجما.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 223.

5. **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** تعاني أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير للأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين.

والقرض من خلال سجل المقاصة، ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع البنوك بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن.

6. **القروض المتعثرة:** أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على آداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفة عملياتها.

7. **ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:** يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

8. **ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:** يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الإدخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

9. **قيود مالية، محاسبية وتنظيمية:** ومنها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك.

بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي، بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإطارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

10. **قيود قانونية:** وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد، ومن أبرز هذه التحديات نذكر[1]:

1. **ظاهرة العولمة:** ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ويذكر أن لهذه الظاهرة إيجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية.

غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يمتد نشاطها نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ما تعانيه من مشاكل.

[1] شافية بن عيسى: **أثار تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 133.

بالإضافة إلى تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية للدولة، كدعم البنوك الجزائرية لبعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن الخطط التنموية أو الإصلاحات الاقتصادية.

2. **ظاهرة اندماج الأسواق الدولية:** انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم.
3. **ظاهرة اندماج البنوك** من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.
4. **ظاهرة البنوك الإلكترونية:** تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24 ساعة)، وحتى أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت.

خلاصة الفصل الأول:

إن الهدف من الإصلاحات البنكية التي قامت بها السلطات الجزائرية ، خاصة منذ مطلع التسعينات من خلال قانون النقد والقرض و برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل وبالموازاة مع الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، هو توفير المقومات الأساسية لنظام مصرفي وكذا تدعيم دوره في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الموجه لمختلف القطاعات حتى ينسجم ومتطلبات المرحلة المقبلة التي تعتمد أساسا على آليات السوق، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه تم إنجاز الكثير في مجال تنظيم وتحديث الجهاز المصرفي،

وخاصة بالنسبة لاحترام معايير السلامة والحذر، وتحقيق قاعدة قانونية وتنظيمية إلى حد بعيد، من شأنها تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

وقد نشأ تعاون فعال وبذلت جهود كبيرة بين السلطات الحكومية و البنك المركزي والمؤسسات البنكية الوطنية، مما أدى إلى تطوير المهنة البنكية وإلى خلق الروح التجارية البحثة ومبدأ المنافسة، وهكذا دخلت البنوك الجزائرية في مرحلة التحديث والانفتاح والتنوع المهني والخدماتي التي يساعد على تأدية مهامها من في تمويل التنمية الاقتصادية التي تزامن مع اطلاع البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي وكذا الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:.....

النظريات المفسرة لعلاقة التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي

تمهيد:

إن الضغوط المتزايد على استهلاك الموارد الطبيعية والتي كانت بمعدلات لم يسبق له نظير، أدى هذا الوضع إلى اختلال في التوازن في احتياجات الصناعة والموجودات البيئية و إلى ضرورة إيجاد طرق وأساليب تمكن من إحداث التوازن بين هذه العلاقة أي بين الإنتاج وتنميته وبين البيئة والحفاظ عليها، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة في الموارد الطبيعية وتفاقم مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم وصل الاهتمام بالعلاقة بين التنمية و البيئية ذروته من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر مستقبلنا المشترك سنة 1987م على نطاق واسع، حيث يمكن تعريفها التنمية التي تلبي متطلبات الأجيال الحالية دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

والجزائر من بين الدول التي تبنت التنمية المستدامة من أجل تحسين وضعيتها البيئية ومواكبة التطورات العالمية وسعيا منها لتوفير سلع وخدمات من مؤسسات أكثر اهتماما بالبيئة، وذلك من خلال وضع الإستراتيجية الوطنية للتنميةالمستدامة2001-2011.

و على هذا الأساس يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: تشخيص التنمية المستدامة بالجزائر

المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين التنمية المستدامة والتمويل المصرفي

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

يعتبر التحدي البيئي بصفة عامة من بين أهم التحديات المطروحة في العالم الذي أصبح يعاني من خطر بالغ في الأصول الأساسية التي يرتكز عليها، وسيؤدي إلى تعريض التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي إلى الخطر، وستقود المستويات السكانية والبطالة إلى جانب الهموم الاجتماعية، هذه التحديات تم طرحها والتنسيق بينها في أطار ديناميكي يجعل من البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأبعاد من خلال تفاعلها يحدث بما يسمى بالتنمية المستدامة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة

الفرع الأول: السياق التاريخي تطور مفهوم التنمية المستدامة

مع مطلع القرن التاسع ظهور تنافس شديد بين الدول التي كانت ولا تزال تسعى إلى احتلال المراتب الأولى على الصعيد العالمي من حيث الازدهار الصناعي، الشيء الذي أدى إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية ليس فقط في البلدان المصنعة ولكن كذلك في ما يسمى حالياً بالدول النامية.

بالفعل، إن ازدهار الصناعة وتطورها كانا في حاجة ماسة للموارد الأولية لضمان نشاطها بكيفية مستمرة، فلا غرابة إذن أن يقترن عصر الصناعة بإقبال بعض الدول الغربية على استعمار إفريقيا وجزء كبير من آسيا من أجل استغلال مواردها الطبيعية.

وكيفما كان الحال، فإن عصر الصناعة كان بداية لاستغلال مفرط وجنوني ومطلق العنان للموارد الطبيعية على الصعيد العالمي، وحتى البلدان التي لم يطلها الاستعمار الغربي، فإن مواردها تستغل بثمن بخس من طرف الدول المصنعة، إن الموارد الطبيعية كانت تستغل وكأنها غير قابلة للنفاد إذ لا فرق بين ما هو متجدد طبيعياً وبين ما هو غير متجدد، لقد كان هاجس الدول المصنعة هو تحقيق مستوى عالمي من النمو ولو على حساب الطبيعة ومواردها.

ولحسن الحظ، فإن هذا الاستغلال المفرط الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي، إلى ظهور مشكلات بيئية أثار انتباه العديد من الأوساط في الدول المصنعة والدول النامية على حد سواء حيث بادرت إلى عقد اغلبها كانت أغلبية في البداية من خلال ما يلي[1]:

- عقد أول اجتماع استشاري دولي بمدينة بيرن بسويسرا سنة 1913 حول حماية الطبيعة شارك فيه 19 بلداً.
- ثم تلا هذا الاجتماع سنة 1923 أول مؤتمر عقد بباريس حول حماية الطبيعة وعوامل تخريب مواردها.
- تلاه مؤتمر ثاني سنة 1932 تم تخصيصه لدراسة تأثير التكنولوجيات الملوثة على الطبيعة.
- وبعد ذلك، عقدت منظمة اليونسكو بفرنسا سنة 1948 اجتماعاً دولياً تمت فيه مناقشة تأثيرات الأنشطة البشرية على الموارد الطبيعية.
- تلاه سنة 1968 مؤتمر نظمته نفس المنظمة بإفريقيا حول الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.

حيث ركزت هذه المؤتمرات على الأسس التي تضمن تجدد البعض من الموارد الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى على محدودية كمية البعض الآخر، غير أن مفهوم الاستغلال العقلاني والرشيد لم يبرز إلى الوجود بصفة واضحة إلا بعد نشر تقرير نادي روما سنة 1970 الذي أثار انتباه المجتمع الدولي وخصوصاً في الدول المصنعة إلى ضرورة إدخال تغييرات مهمة على نمط نموها الاقتصادي، حيث مر تبلور فكرة التنمية المستدامة عبر مراحل أساسية أهمها.

1. **نشر تقرير نادي روما في سنة 1970:** والمساه "الإستراتجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" حيث يعتبر نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية، وفي نفس الفترة، شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث عن سياق يجمع بين البيئة والنمو الاقتصادي حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين

[1] إبراهيم سليمان عيسى، "**تلوث البيئة**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000، ص 7.

البعدين الاقتصادي والاجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع لثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة[1]، ولعل من أهم نتائجه ما يلي:

- التنبؤ بحدوث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستتراف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.
- تقليص التناقض بين البيئة و التنمية خاصة فيما يتعلق التطور الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية.
- تأسس فكرة التنمية المستدامة تحت هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة موحدة بين الاقتصاد و البيئة وعرفت بعنوان التنمية الملائمة للبيئة.
- كما تم كذلك نشر نادي روما دراسة جاي فورستر بعنوان" حدود النمو " والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

2. **انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم 16 جويلية 1972:** حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، كما أشار المؤتمر إلى المفهوم الحديث للبيئة حيث عرفها كالتالي" أن البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"[2]، كما تعرف أيضا أنها "نظام ديناميكي يتكون من عناصر طبيعية وعناصر بشرية دائمة التفاعل المتبادل في إطار زماني، مكاني، ثقافي معين[3]، وكانت أهم نتائجه ما يلي:

- للدول النامية الأولية في التنمية وتحسين البيئة وتفادي التعدي عليها.
- ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.
- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

[1] Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises: **Développement Durable**: un défi pour les managers, Editions AFNOR, 2004, p.7

[2] إبراهيم سليمان عيسى، "**تلوث البيئة**"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] ZANON Slimane, "**Population et environnement au Maghreb**", Académia, Belgique, 1995, P 24.

- في هذا الاجتماع، ظهر لأول مرة أن مشاكل البيئة ناتجة أساسا من الاستخدام غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية المتاحة في أي بلد. وبذلك، تحولت القضية من التلوث إلي موضوع أشمل – الاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية – وقد غير هذا من مفهوم الدول النامية كلها.

3. **انعقاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة 1982:** حيث تم وضع تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وان ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة، ومن أهم نتائجه إقرار الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[1].

4. **في 27 افريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"**: كانت رسالته الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

ويلفت التقرير عناية العلماء إلى التوجه لبعض المشاكل العاجلة والمعقدة والتي تتعلق أساسا بزيادة حرارة الأرض والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون وظاهرة التصحر التي تلتهم الكثير من الأراضي الزراعية، هذه المشاكل التي كانت تبدوا من اهتمامات الدول المتقدمة فقط، ولكنها صارت تهم الدول النامية كذلك لما سوف تعانيه جراء هذه المخاطر[2]، ومن أهم نتائجه ما يلي:

- تم بلورة لأول مرة تعريف دقيق التنمية المستدامة.

---

[1] عماري عمار: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 افريل 2008، ص 02.

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989 ، ص 15–16.

- التنمية المستدامة تتطلب التعاون العالمي.
- إن" الرفاه "البيئي والاقتصادي والسكاني مرتبطة ارتباطا وثيقا ولا يمكن التفريط في أحدها لتحقيق التنمية.

5. عقد مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل بين 03-04 جوان عام 1992: حيث تم عقد أضخم قمة على مستوى العالم، أطلق عليها "قمة الأرض"، وشارك فيها ما يقارب 172 من رؤساء الدول، و3000 عالم بيئي[1]، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى العالمي، ومن أهم نتائجه:

- إعلان مبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية المحددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال.
- كما تم اعتماد برنامج عمل يتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرن الواحد والعشرين سميت أجندة القرن 21 (AGENDA 21) .
- اعتماد اتفاقيتين دوليتين بخصوص البيئة وهما: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.
- اعتماد وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.

6. وفي سنة 1995 عقد في برلين أول مؤتمر للأطراف الموقعة على معاهدة المناخ، حيث توصل هذا المؤتمر إلى التأكيد على أن معدل درجة حرارة الأرض مستمر في الارتفاع.

7. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة انعقد في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا من 26 أوت 4 سبتمبر 2002 م: تناول هذا المؤتمر الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني تلاها لجان تحضيرية حكومية دولية دون إقليمية وإقليمية ثم على الصعيد العالمي تمثل في أربعة اجتماعات دولية الهدف الرئيسي من وراء القمة هو تجديد الالتزام السياسي من خلال الخروج بخطة تنفيذ من شأنها المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق على محتواها بحيث تتضمن بالتفصيل الأولويات والأعمال التي ستتولى البلدان القيام بها عقب جوهانسبرج، وأذلك الخروج بإعلان سياسي يتفق عليه القادة من شأنه إعطاء القوة السياسية الدافعة للبلدان ويؤيدون من خلاله مجدداً على التزامهم بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

8. انعقد مؤتمر الأمم المتحدة في كوبنهاجن بالدنمارك 2009 في ديسمبر بشأن تغير المناخ.

[1] Tracey Strange et Anne Bayley, **Le développement durable** À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, éd OCDE, paris 2008, p26

9. انعقاد مؤتمر بون بشأن تغير المناخ عام 2012: انعقد هذا الاجتماع في الفترة من 14-25 مايو 2012 في بون بألمانيا.

الشكل رقم (02: 01): يوضح أهم المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة

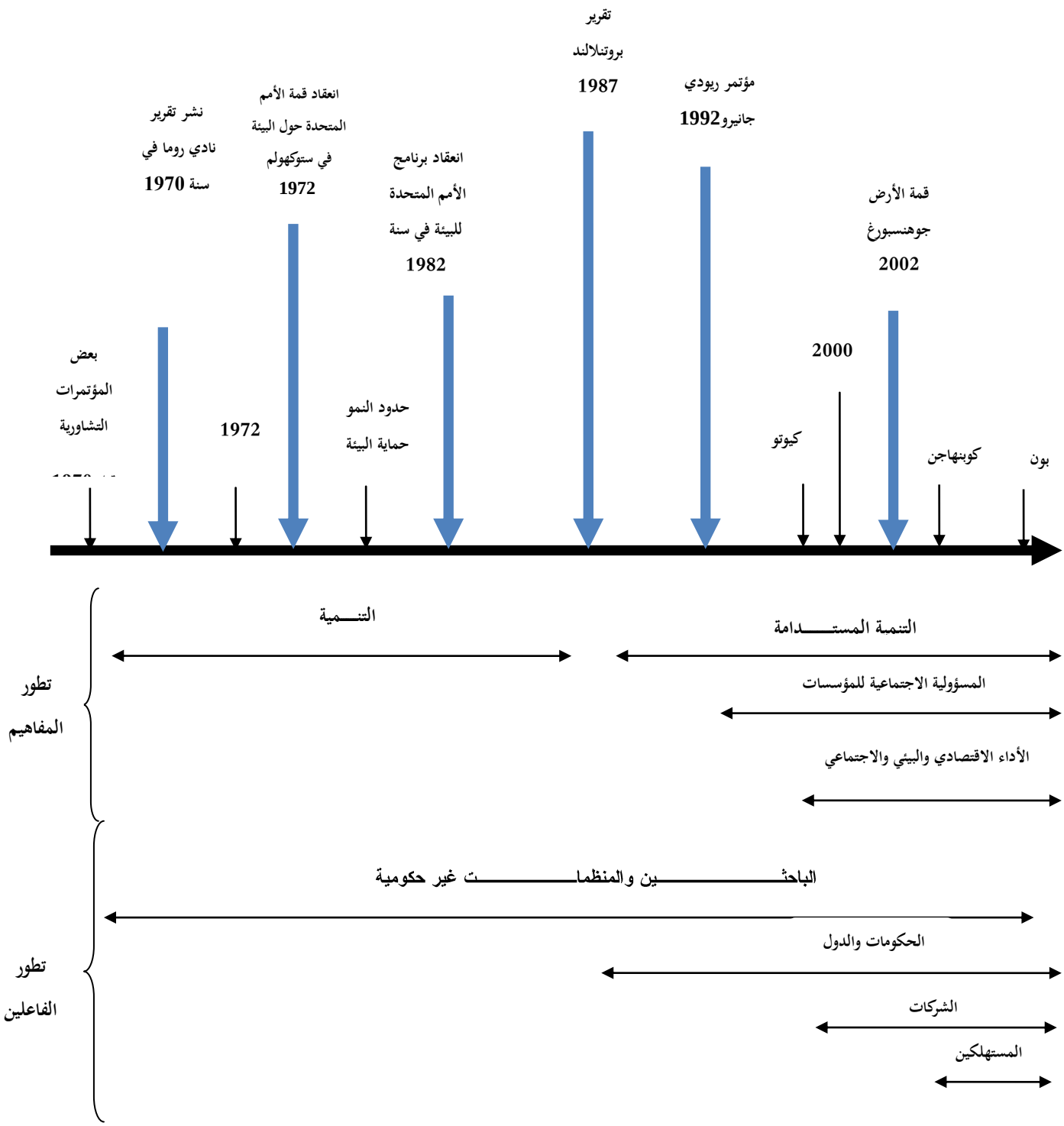

المصدر: العايب عبد الرحمن: **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص20.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

1. **مفاهيم متعلقة بالتنمية المستدامة:** من أجل التعرف أكثر على مفهوم التنمية المستدامة من المهم التطرق إلى المفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

- **تعريف التنمية:** التنمية لغة هي "النماء" أو الازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
- **تعريف النمو الاقتصادي:** هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.
- **مفهوم التنمية الاقتصادية:** التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية:
  - تحسن نوعية حياة السكان وخاصة الفقراء منهم، وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي.
  - تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات.
  - تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل: الاستقلالية، وحقوق التمثيل السياسي.
- **فالتنمية هي** "العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة ، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم ، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل"[1].

2. **تعريف التنمية المستدامة:**

- **التعريف اللغوي:** يعود أصل مصطلح الاستدامة sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي

[1] إبراهيم حسين العسل: **التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب**، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006 ص ص، 23 24.

تكون عرضة – نتيجة ديناميكية – إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تخير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن العلاقة بين علم الاقتصاد Economy والذي يعني إدارة مكونات المنزل وعلم الايكولوجي Ecology والذي يعني دراسة مكونات المنزل على اعتبار أن العلمين مشتقان من الأصل الإغريقي نفسه Eco ، وإذا اعتبرنا أن المنزل يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية فان الاستدامة بذالك تكون معناها العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات[1].

- **التعريف الاصطلاحي:** لقد تم إعطاء أول تعريف للتنمية المستدامة في مؤتمر مستقبلنا المشترك حيث تعريفها حسب لجنة برونتلاند بأنها :" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم"[2].

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي في الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[3]. وهناك الكثير من التعاريف والتي ترتبط بمفاهيم مختلفة نذكر منها:

3. **التعريف المادي للتنمية المستدامة:** وهو تعريف ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها بالنسبة للأجيال المقبلة.وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية، مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية[4].
4. **التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة:** يركز التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من

---

[1] عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط: **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، در صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص، 23.

[2] - François Bonnieux ,Brigitte Desaigues : Economie et politiques de l'environnement ,précis Dalloz ,1998 ,p7.

[3] – دوجلاس موشيت : **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، ط1 ، 2000 ، ص 17 .

[4] – حميدوش علي : **التنمية البشرية والتنمية المستدامة** ، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، معهد علوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية ، أيام 7/6 جوان 2006 .

منافع التنمية المستدامة، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها " ..كما انصبت تعاريف اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة أن " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل " وتقف وراء هذا المفهوم " الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها "[1].

5. **مكانة الإنسان ضمن التنمية المستدامة:** يشكل الإنسان محور التنمية المستدامة، ذلك أن تنمية البشر عن طريق رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي، لا بد وأن تؤدي إلى المحافظة على البيئة دون الإضرار بها، ولتحقيق التنمية المستدامة لابد أن تكون التنمية بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
6. **مكانة التكنولوجيا في إطار التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة تتطلب تكنولوجيات جديدة وأنظف حيث ثم إضافة عدة مفاهيم تكنولوجيا جديدة إلى مفهوم التنمية مثل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف واقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية للحد من التلوث والمساعدة على استقرار المناخ واستيعاب معدلات النمو في عدد السكان .
7. **مكانة الإنصاف في التنمية المستدامة:** يتضمن مفهوم التنمية المستدامة الإنصاف أو العدالة وذلك من خلال إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد واخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية، ومن جانب آخر إنصاف الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية والخيرات الاقتصادية[2].

ويعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوما بيئيا ثم تحول إلى مفهوم شاملا يراعي المحاور الثلاثة الرئيسية وتسمى أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: إبعاد التنمية المستدامة

[1] المرجع نفسه .

[2] عمار عماري : **محاضرات مقدمة لطلبة الدراسات العليا ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة**، مرجع سبق ذكره .

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الإبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم الضبط والترشيد للموارد وهي كما يبن الشكل رقم(**02:02**) الأبعاد البيئية و الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخصها كالتالي:

1. **البعد البيئي:** إن لفظ البيئة شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها، فنقول: البينة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة السياسية...، ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية.

وهكذا يمكن أن نقول: إن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث إن كل تحركاتنا وبصورة رئيسة تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعمل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، ولذا نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من اجل الوصول إلى طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع نظام إدارة البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات علية[1].

2. **البعد الاقتصادي:** ويستند إلى مبدأ يقضى بزيادة رفاهية المجتمع من خلال تحسين في طرق الإنتاج والاستهلاك وذلك من خلال[2]:

- **إيقاف تبديد الموارد:** أن التنمية المستدامة هي تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى، ويجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد المتاحة ويتم من خلال تحسين الكفاءة.
- **تقليص تبعية البلدان:** وذلك في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة في التحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية.

[1] ريدة ديب ، سليمان مهنا: **التخطيط من اجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص،490.

[2] http//www.moroc-ecologie.net/article.php3?id_article=124 تاريخ الاطلاع 2016/03/02

- **مسئولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:** تساهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي نتجه الاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.
- **المساواة في توزيع الموارد:** هناك أمور عدة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار، ولذلك يجب على الدول الفقيرة والغنية أن تعملا معاً للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- **الحد من التفاوت في مستوى الدخل:** إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مرعاه النسبة الموجودة بينهما، والتفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول هذه المشكلة ولكن في تنفيذها.
- **تقليص الإنفاق العسكري:** أن توفير جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدى إلى زيادة التنمية، ويحدث في حالة إعطاء الدول الغنية الثقة للدول الفقيرة .

3. **البعد الاجتماعي:** وهذا العنصر يشير إلى العلاقة بين الطبيعة وتحقيق الرفاهية وسبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ويكون ذلك من خلال[1]:

- **تثبيت النمو السكاني:** إن النمو السكاني المستمر وذلك لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفاً، وقد أحدث ضغوطاً على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- **أهمية توزيع السكان:** ويتمثل أهمية هذا العنصر في عدم التوزيع الأمثل للسكان.
- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** إن التنمية المستدامة هي إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية والمياه والتنمية المستدامة.
- **دور المرأة:** إن المرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل ورعاية وتربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشء صالح.
- **الصحة والتعليم:** من أجل أن تكون المنظمة متكاملة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء، والاهتمام بمحو الأمية والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع.

[1] المرجع نفسه.

- **حرية الاختيار والديمقراطية:** لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة من حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل

الشكل رقم (02:02): أبعاد التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة

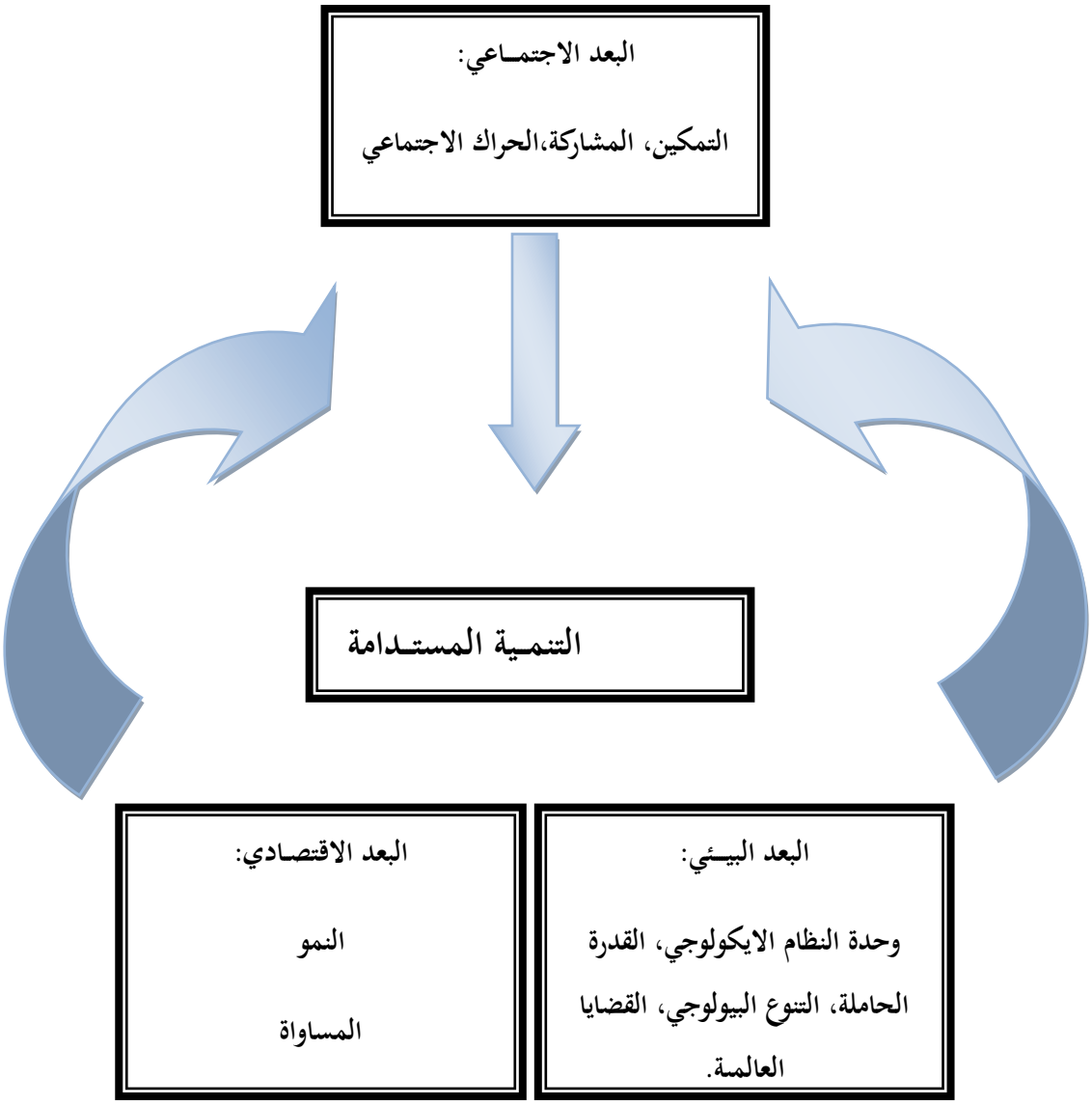

المصدر

Created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تاريخ الاطلاع: 2016.02.14

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف وخصائص التنمية المستدامة

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

حدد تقرير ريو عدة مبادئ للتنمية المستدامة نلخصها في العناصر التالية[1]:

1. العدالة بين الأجيال والأمم والمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع كل حسب مسؤوليته.
2. سهولة الحصول على المعلومات للجميع لأجل اتخاذ القرارات السليمة.
3. حماية البيئة من خلال مبدأ الوقاية والتطبيق المستمر لمبدأ الاحتياط.
4. تطبيق مبدأ الملوث / المستعمل / الدافع.
5. الشراكة الدولية والوطنية والمحلية.
6. إدماج المفاهيم البيئية والاقتصادية والاجتماعية في اتخاذ القرارات والمحاسبة وغيرها.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في الأهداف الإنمائية للألفية ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1. القضاء على حدة الفقر والجوع.
2. ضمان تعميم التعليم الأساسي الشامل.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[1] Anthony roza et autres , **guide pratique du développement durable** , AFNOR , paris 2005 , p.17.

[2] **تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني**، الأمم المتحدة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، مصر، 2004.

4. تخفيض معدل وفيات الأطفال.
5. تحسين الصحة الإنجابية.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز وغيرها من الأمراض الفتاكة.
7. ضمان الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي وهى[1]:

- **الاستمرارية:** والمقصود بها عملية الاستدامة والتواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع في جميع مجالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المنشود.
- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها، وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساو لمعدل ما يتجدد منها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه، واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساو لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.
- **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

[1] هبة عبد الرشيد سيد، عبد الرؤوف على حسن، محمد أيمن عبد المجيد ،ممدوح على يوسف: **ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج**، المؤتمر المعماري الدولي السادس الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة أسيوط، أيام 15-16-17 مارس 2005، ص، 03.

- **التكامل:** فالتنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين أهداف مختلفة لثلاث أنظمة أساسية هي النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي، النظام البيئي.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة:

يتم استنباط مؤشرات التنمية المستدامة لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992 والتي تمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم.

1. **تعريف المؤشر:** يتم قياس التنمية المستدامة بواسطة مؤشرات عديدة، وهي تدل على وضعية معينة وتعرف "بأنها مؤشرات تساعد على قياس التغيرات،" أو هو"متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة وتستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما".
2. **خصائص مؤشرات التنمية المستدامة**[1]:
   - تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان في الوقت الحاضر.
   - التنمية تعني وجود نمو مستمر مع عدالة في توزيع مكتسب هذا النمو على مختلف فئات المجتمع.
   - المحافظة على الأصول الطبيعية لاستخدامها من قبل أجيال المستقبل.
   - المحافظة على البيئة بما فيها حماية التنوع الحيوي.

الفرع الثاني: معايير اختيار مؤشرات التنمية المستدامة

يجب وضع المؤشرات واختيارها بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي يجب أن تكون[2]:

- قومية في المقام الأول من حيث المدى و الحجم.
- ترتبط بالهدف الرئيسي لتقييم التقدم نحو التنمية المستدامة.

---

[1] **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة:** المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، ليبيا، 2-4 نوفمبر، 2009، ص، 77.

[2] **نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة**، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مصر،ص، 36 .

- قابلة للفهم، بمعنى أن تكون واضحة وبسيطة وغير غامضة إلى أقصى درجة ممكنة.
- في إطار قدرات الحكومات الوطنية.
- محدودة من حيث العدد، ويمكن تكييفها طبقًا للتنمية المستقبلية.
- متسعة لتشمل أجندة أعمال القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة.
- تمثل الاتفاق الجماعي العالمي إلى أقصى درجة ممكنة.
- تعتمد على البيانات المتاحة أو المتاحة بتكلفة معقولة، وموثقة وبجودة معلومة ويمكن تحديثها بانتظام.

الفرع الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة حسب هذا المصدر إلى أربع فئات رئيسية وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤشرات مؤسسية وتوفر هذه المؤشرات تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية، وتشمل هذه المؤشرات أكثر من 50 مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة منها 23 مؤشرا خاصا بالبيئة ويمكن تقسيمها إلى أربع فصول رئيسية مدرجة في وثيقة الاجندة21، كالتالي[1]:

1. **المؤشرات الاقتصادية:** ويدرج تحتها:

- **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:** ويمكن قياسها من خلال:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة، ويقيس هذا المؤشر مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر نوعية الحياة.
- **حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويمثل الإنفاق على إضافات الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.
- **صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات** : ويبين قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

[1] **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا:** تحليل النتائج،الأمم المتحدة نيويورك، 2005،ص6- 8.

- **تغيير أنماط الاستهلاك:** ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.
- **الموارد والآليات المالية:** ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** وتعني نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يبين هذا المؤشر فائض أو عجز الحساب الجاري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ويقيس مدى سرعة تأثر الاقتصاد.
- **مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بمجموع الدين المعطى أو المتلقي، ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.
- **صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الملقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح أو القروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية أو الخدمات الاجتماعية بشروط مالية تسهيلية، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط، التي ترمي إلى النهوض بالتنمية.

2. **المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل ما يلي:

- **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري:** بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة (الأمية)، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).

- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، وتختلف التقديرات الوطنية بين البلدان، ويستند غالبا إلى التقديرات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية، تجدر الإشارة أن المؤشرين السابقين يستخدمان في تقييم حالة الفقر في بلد ما كنسبة مئوية.

- **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:** ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

- **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

- **معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين:** ويعبر عن نسبة الأشخاص الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة ولا يدركون القراءة والكتابة، ويحدد المؤشر نسبة الأميين بين البالغين.
- **المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية:** مجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية كنسبة من عدد السكان الذين هم في سن الدراسة بالمدارس الثانوية، ويبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:**

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة:** يستخدم كبديل له نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين، يفترض هذا المؤشر أن الأنماط السائدة ستظل على حالها طوال حياة الفرد.
- **عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية:** إن توفر درجة مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية أمر أساسي للتنمية المستدامة.
- **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية:** وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

3. **المؤشرات البيئية:** وتتمثل فيما يلي:

- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- **الموارد المتجددة / عدد السكان:** ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.
- **استخدام المياه/ الاحتياطات المتجددة:** و يبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة.

- **النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:**

- **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:** يبين المؤشر نصيب الفرد من المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.
- **استخدام الأسمدة:** يحدد كمية الأسمدة المستخدمة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية، حيث يقيس كثافة استخدام الأسمدة.

- **مكافحة إزالة الغابات والتصحر:**

- **التغير في مساحة الغابات:** وهو التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.
- **نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر:** يتم الحصول علية عن طريق مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويقيس مساحة التصحر وشدته.

4. **المؤشرات المؤسسية:** وتتمثل فيما يلي:

- **الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال:**

- **الحصول على المعلومات:** وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة، وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، وعدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة، وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات.
- **لحصول على وسائل الاتصال:** من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.

- **الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية:** ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 شخص، وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 شخص، ويقيسان المؤشران مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

- **العلم والتكنولوجيا:** ويمكن الوصول إليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.

المبحث الثاني: تشخيص التنمية المستدامة بالجزائر

بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار الدول الأخرى إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية و لاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم و متخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة من خلال استحداث مؤسسات ووضع استراتيجيات تساعد على تفعيل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائرية

الفرع الأول: واقع البيئة في الجزائر

نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي بدأت تعرفها الجزائر والتي تتم في شكل غير منظم وبعيد عن أي إطار يسمح بضبطها، قررت السلطات العمومية وضع مخطط سمى بالمخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة للفترة بين 2001 و 2011 وقد خصصت له غلافا ماليا يقدر ب 970 مليون دولار أمريكي.

لكن قبل وضع المخطط، تم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر و قدمت السلطات العمومية تقريرها حول واقع ومستقبل البيئة في الجزائر والذي تم اعتماده كأرضية لوضع برنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة صورة قاتمة حول البيئة، ومن بين نتائج التشخيص المتوصل إليها في المجال الصناعي ما يلي[1]:

- نجم عن عملية التصنيع غير المتحكم فيها التلوث الصناعي و الحضري قادت إلى ظهور جملة من المشاكل أثرت على الصحة العمومية، حيث أن انبعاث الغاز من وسائل النقل و المصانع التي بدأت تتقادم هي التهديد الأساسي لجودة الهواء.
- محدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية و قدرات معالجتها.
- ضعف الإطار قانوني و تشريعي و كذلك غياب الميكانيزمات التي تسمح بتطبيقهما

الفرع الثاني: الجهاز الإشرافي على البيئة في الجزائر

منذ سنة 2000، تم القيام بإنشاء عدة مؤسسات بهدف مواجهة التنوع الكبير للمشاكل البيئية وشساعة المهمة التي يتعين القيام بها في هذا الميدان، وهكذا استطاعت العديد من الهيئات المختصة أن ترى النور خلال هذه الفترة وبهدف تصور وإنجاز سياسة عمومية للبيئة، ضمن آفاق تنمية مستدامة وللمرة الأولى، تم تأسيس ضمن الهيكل الحكومي وزارة تكرس خصيصا لحماية البيئة والتهيئة المستدامة للإقليم، لها مصالح خارجية مدعمة بعدة وكالات للتنفيذ المتخصص، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المؤسسات البيئية التي تنشط على مستوى التراب الوطني والتي يأتي ذكرها فيما يلي:[2]

- **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة:** وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة هي مؤسسة حكومية حديثة النشأة مرت بعدة مراحل إذ تطورت من المديرية العامة للبيئة إلى كتابة الدولة للبيئة إلى أن أصبحت سنة 2001 كوزارة لتهيئة الإقليم والبيئة، ولكن يكون لزاما علينا ذكر أهم المحطات التي توقفت عندها الوزارة في مسيرتها وهي كالتالي:

[1] العايب عبد الرحمن: **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص، 266.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة 2005**، ص 322-334.

- 1974: إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة طبقا للمرسوم رقم 74-156[1] الصادر في 1974/07/12 هي منظمة استشارية مهيكلة على شكل هيئات متخصصة، مهامها الرئيسية تتمثل في تقديم توصيات واقتراحات على أعلى مستوى في ما يخص السياسات البيئية في إطار تهيئة الإقليم الاقتصادية والاجتماعية.
- 1977: حل اللجنة الوطني للبيئة بمرسوم رقم 77- 119[2] الصادر في 1977/08/15 وتحويل هذا المجلس إلى وزارة الموارد المائية واستصلاح الأراضي وحماية البيئة حيث أسندت هذه المهمة حديثا لهذه الوزارة.
- **مارس** 1981: حذف حماية البيئة ونقل مهماتها إلى كتابة الدولة المكلفة بالغابات واستصلاح الأراضي وهذا طبقا للمرسوم رقم 81- 49[3] الصادر في 1981/03/23.
- 1984: إسناد المهام المرتبطة بحماية البيئة لوزارة الموارد المائية والبيئية والغابات طبقا للمرسوم رقم 84-12[4] الصادر في 1984/01/22.
- 1988: انطلاقا من هذا التاريخ دخل القطاع في حالة من أللاستقرار، حيث حولت مهام حماية البيئة إلى وزارة الداخلية المكلفة بالبحث العلمي بالاشتراك مع وزارة الجامعات.
- 1992-1993: حول في هذه الفترة ملف البيئة إلى وزارة التربية الوطنية حيث شكلت مديرية للبيئة على مستواها ولكن وضعت تحت إشراف أمانة الدولة المكلفة بالبحث العلمي.
- 1993: حذف كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي وربط ملف البيئة مباشرة بوزارة الجامعات طبقا للمرسوم رقم 93-235[5] الصادر في 1993/10/10.

---

[1] الجريدة الرسمية عدد1974/59، مرسوم رقم 156/74 مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1394 الموافق لـــ 12 يوليو1974. والمتعلق بـــإنشاء لجنة وطنية للبيئة.

[2] الجريدة الرسمية عدد 1977/64، المادة 03 من المرسوم رقم 119/77 المؤرخ في 29 شعبان 1397 الموافق لـــ 15 أوت 1977، يتضمن إنهاء نشاطات اللجنة التنفيذية للبيئة.

[3] الجريدة الرسمية عدد 1981/12، المادة 01 من المرسوم رقم 49/81 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1401 الموافق لـــ 21 مارس 1981، يتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الأراضي.

[4]الجريدة الرسمية عدد 1984/04، المادة 01 من المرسوم رقم 12/84 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1404 الموافق لـــ 22 يناير 1984، يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة.

[5] الجريدة الرسمية عدد 1993/65، المادة 01 من المرسوم رقم 253/93 المؤرخ في 24 ربيع الثاني الموافق1414 لـــ 10 أكتوبر 1993، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجماعات والبحث العلمي.

- 1994: إسناد قطاع البيئة إلى وزارة البيئة والجماعات المحلية والبيئة طبقا للمرسوم 94-247[1] الصادر في 1994/08/10.
- كما تم إنشاء هيئة استشارية ما بين القطاعات والتي سميت بالمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهذا في ديسمبر 1994.
- 1996-1999: إنشاء أمانة الدولة المكلفة بالبيئة.
- 2001: تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
- 2007: طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-351[2] الصادر في 08 ذو القعدة 1428 الموافق لـــ 2007/11/18 حيث يتضمن الإدارة المركزية للتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة.

- **مصالح لا مركزية للدولة:** أصبح الامتداد العملي على المستوى المحلي والجهوي لهذه الدائرة الوزارية مطلبا مؤكدا للتكفل الفعلي والفعال بمهام حماية البيئة وتهيئة الإقليم، المنوط بالقطاع على المستوى المركزي والمحلي، وزيادة عن إعادة الملائمة الإستراتيجية للترتيبات التشريعية والتنظيمية.

ويندرج هذا الامتداد الضروري في إطار إنجاز السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وحماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة، وتفضيل مقاربة منسجمة للتسيير حسب المناطق والجهات المتجانسة، وحسب الأنظمة البيئية التي تقوم على وحدة الموارد الطبيعية في أقاليم متجاورة ومتلاصقة، وكان يتعين أن يترجم هذا بضرورة إعادة تحديد مهام وصلاحيات المصالح الخارجية للبيئة، هكذا وردا على هذه المتطلبات الأساسية، والأهداف الإستراتيجية صدر في 03 ديسمبر 2003 مرسومان تنفيذيان، يتضمنان على التوالي:

- مديرية ولائية للبيئة، خلفا للمفتشيات الولائية الحالية للبيئة، والمفتشيات الجهوية للبيئة، التي تخضع للسلطة المباشرة للوزير المكلف بالبيئة.

---

[1] الجريدة الرسمية عدد 1994/53، المادة 02 من المرسوم رقم 247/94 المؤرخ في 02 ربيع الأول 1415 الموافق لـــ 10 أوت 1994، ويتضمن تحديد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري.

[2] الجريدة الرسمية عدد 2007/73، المادة 01 من المرسوم 351/07 المؤرخ في 08 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 18 نوفمبر 2007، يتضـــمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والسياحة.

- ويتعلق الأمر بالقيام ليس فقط بتمييز جد واضح بين مهام التسيير البيئي، والمهام المتعلقة بالتفتيش والمراقبة، بل أيضا بالتلاؤم والتطابق مع الرهانات والتحديات المالية والمستقبلية، للسياسة الوطنية لحماية البيئية والتنمية المستدامة، وفق مقاربة تكاملية وتشاركية، تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات البيئية، الاقتصادية الإقليمية على المستوى المحلي والجهوي.

الفرع الثالث: صعوبات إدماج التنمية المستدامة في الجزائر

في التحولات التي تشهدها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، فإن الحديث عن إدماج التنمية المستدامة فيها في الوقت الراهن سابقا لأوانه بل هناك من يعتبره نوعا من المجازفة وهذا للأسباب التالية[1]:

- إن إدماج أبعاد التنمية المستدامة في التسيير هو إحدى المجالات التي تخص المؤسسات التي تنشط في ظل محيط جد ليبرالي.
- هناك من يرى أن التنمية المستدامة تخص المؤسسات التي لا تعاني من مشكلة الأداء المالي، أي أنها حققت مستويات أداء اقتصادي عالي وانتقلت بذلك إلى الاهتمامات البيئية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: تشخيص السياسة الوطنية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة

لم يظهر الاهتمام بالمؤسسات الصناعية والتجارية التي تسبب مساوئ للجوار وأخطار على البيئة إلا منذ 1976، من خلال صدور المرسوم 34/76 والمتعلق بالعمارات والمؤسسات الخطيرة والمزعجة والغير صحية والتي تفتقر إلى عنصر النظافة أو الغير لائقة، وهذا المرسوم هو أول تشريع تناول حماية البيئة من إخطار التلوث الصناعي في الجزائر، والذي عدل بجملة من القوانين والمراسيم أهمها القانون 03/83 والمتعلق بحماية البيئة، ثم تلته مجموعة من القوانين والبرامج تخص بالأساس إخطار التلوث الصناعي نذكر من أهمها:

[1] بقة الشريف، العايب عبد الرحمان: **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص، 269.

الفرع الأول: من حيث وضع البرامج

حيث تم وضع العديد من البرامج تتعدد إلى برامج وطنية وبرامج مع شراكة أجنبية نذكر منها:

1. **إنشاء مراكز للتكنولوجيات البيئية:** وهذه المراكز تساعد المؤسسات على الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة.
2. **إنشاء صندوق لإزالة التلوث:** مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريع خفض التلوث وتحسين أدائها البيئي والاقتصادي.
3. **إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث في سنة2001:** ويتم تمويله من الرسم على النشاطات الملوثة بنسبة% 75 ، وهو يساعد المؤسسات بإعانات مالية من أجل تبني التكنولوجيات الأنظف[1].
4. **المصادقة على اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة في 5 ماي 2001 وكذا في 22 سبتمبر 2006:** حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة مخلفات 12 منتج عضوي ثابت وبالأخص كلوروفينيل والمبيدات المنتهية الصلاحية والمعروفة بكونها الأكثر خطورة والتي تشكل اليوم الانشغال الأكبر للمجموعة الدولية، وتجدر الإشارة إلى انه تم إعداد مخطط وطني لتنفيذ هذه الاتفاقية من طرف الجزائر سنة 2006 بدعم من الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية[2].
5. **مشروع الحد من التلوث الصناعي في الجزائر2005:** تسعى الجزائر بمساعدة البنك الدولي لمحاربة التلوث الصناعي، حيث بدأت المشاورات حول الموضوع منذ سنة 1990 من أجل حل المشاكل المتعلقة بالبيئة، ويركز هذا المشروع في منطقة عنابة سنة 1995، بدعم من البنك الدولي من أجل الحد من التلوث الصناعي في هذه المنطقة، ووضع خصيصا لدراسة التأثيرات للنشاطات الصناعية على الصحة السكانية والبيئة بملغ قدره 78 مليون دولار[3].

---

[1] هبري نصيرة، **التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003 ، ص ص 74– 77 .

[2] http://elmassar-ar.com/ara/ تاريخ الاطلاع 2016/03/17

[3] Rapport Sur L'état et l' avenir de L'environnement, 2003, P.212 (MATE).

الفرع الثاني: من حيث وضع التشريعات القانونية

من اجل ضمان نجاح تطبيق هذه البرامج تم ضبطها بمجموعة من القوانين تحكم التصرفات مع البيئة ونذكر منها:

1. **إصدار القانون المتعلق بحماية البيئة لسنة 2003:** حيث تنص المادة 18 من القانون على كل مؤسسة عامة أو خاصة يمتلكها شخص معنوي أو طبيعي تتسبب في إحداث ضرر على البيئة تخضع لأحكام هذا القانون[1].
2. **إدماج الرسم الايكولوجي منذ سنة 2005:** انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن و الهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على أن انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة
3. .**إدماج الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة:** و يشمل رسم على رفع القمامات المنزلية، والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات، والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية[2].
4. **الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة المُلوثة:** ويشمل الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.
5. **المادة 76 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** والّذي مفاده:" تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية الّتي تستورد التجهيزات الّتي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله"[3].
6. **حيث تم أنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة:**

---

[1] http://djelfainfo.ourtoolbar.com/exe تاريخ الاطلاع 2016/03/02

[2] صديقي مسعود، مسعودي محمد: **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، بحوث وأوراق عمل المتلقي الدولي– سطيف–، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أفريل، 2008 ، ص، 857.

[3]- Ministère de l'amenagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD),Janvier2002 ,p :71 نقلا عن موقع www. worldbank.org/environnement

- المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف.
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الوكالة الوطنية للفضلات.
- المركز الوطني للتكوين في البيئة.
- المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية.
- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية.

المبحث الثالث: الأساس النظري لعلاقة بين التنمية المستدامة والتمويل المصرفي

يهتم الاقتصاد الكلي بمحددات النمو الاقتصادي، وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل نمو المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتطرقت عدد من الدارسات في العقدين الأخيرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطورفي القطاع المصرفي وتلك المؤشرات.

وفي هذا الجزء من الدراسة يتم توضيح العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية المستدامة حيث سيتم عرض آراء لعلماء اقتصاديين تؤكد أهمية دور التمويل المصرفي في التنمية المستدامة مع عدم وجود تأثير كبير في التنمية الاقتصادية على حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد، وأراء أخرى ترى أهمية دور التنمية الاقتصادية المستدامة في زيادة حجم التمويل المصرفي مع غياب أثر دور التمويل المصرفي في دفع عجلة التنمية باتجاه تحقيق مؤشرات كمية مرتفعة وهناك أراء أخرى ترى بأن التأثير متبادل وهذا ما سنتطرق إليه ي هذا المبحث

المطلب الأول: أهم مدارس القطاع المصرفي

الفرع الأول: المدرسة الهيكلية للتمويل

منذ الستينات من القرن الماضي ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بان هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل المصرفي ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي ومن ثم تحسين الدخل القومي والدخل الفردي وهذا ما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية، وتستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، ومن بين الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة نذكر ما يلي[1]:

- النظام المصرفي عامل مؤثر على التنمية الاقتصادية.
- زيادة الرصيد الحقيقي من النقود يؤدي إلى زيادة طردية في الإنتاج .

إذا كان لرصيد النقود الحقيقة اثر كبير على مستويات الإنتاج فان نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضا بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر

الفرع الثاني: مدرسة التقييد المالي

تعتمد مدرسة التقييد المالي على تأثير النظام المصرفي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وان تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسبة

[1] خمد الغفيص: **علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية**، الاقتصادية مجلة الكترنية، العدد 5746 نشرت بتاريخ 2010/02/15، ص 15.

الاحتياطي تؤثر سلبا وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية ويتبعه تأثير على مستوى الدخل والمؤشرات الأخرى وهذه نتيجة لقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشا من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف ويمكن حصر التكاليف فيما يلي[1]:

- التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار.
- التكاليف الناشئة عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان.

وبناءا على هذا فان تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريرا لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية بتحرير سعر الفائدة السوقي للوصول الى المستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات ومنه انخفاض الدخول خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض معدلات التضخم.

الفرع الثالث: مدارس نماذج النمو الداخلي

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو الداخلي وليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره في أسلوب الوساطة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، فمثل هذه النماذج برهنت انه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده إلى عوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن لتغيير التفضيلات والتقنية وتوزيع الدخل والتغيرات المؤسسية آثرها الايجابي في النمو الاقتصادي[2].

فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين بقضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي حيث لقيت هذه المحاولة اهتمام كبير وحققت نتائج حفزت بعض الاقتصاديين لتركيز البحث في معرفة القنوات التي يمكن للوساطة المالية

[1] نفس المرجع، ص 16.
[2] نفس المرجع، ص 17.

من خلالها أن تؤثر على النمو الاقتصادي، وكيف يعمل الوسطاء الماليون على رفع كفاءة التخصيص، إذ أن الوساطة المالية عن طريق الوسطاء الماليين تؤمن تخصيصا امثل للموارد المالية، من خلال النقل الأمن بين الوحدات الاقتصادية.

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية ايجابيا في النمو الاقتصادي توضح تأثيرا ذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجبا في كل الأحوال، فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي بينما تؤدي الممارسات المالية الغير مواتية إلى إعاقة الجهود التنموية من خلال تخفيض النمو الاقتصادي، فعدم وجود أجهزة مالية ذات كفاءة مالية أو وجود متطلبات احتياطية غير مبررة أو أي قيود كمية او نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية، وتترك اثر سلبي على مستوى وحجم النمو الاقتصادي، وفي المقابل فان الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بإنتاجية جيدة.

وهكذا فان جل الفكر التنموي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى النظام المالي الكفء سينتج عنه خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شانها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بتحفيز تراكم رؤوس الأموال وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي ومن ثم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية المستدامة بالتمويل المصرفي

الفرع الأول: أراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي

يعود الاهتمام النظري في بداية الأمر إلى العلاقة بين القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية إلى بداية القرن التاسع عشر حيث تم التأكيد على أهمية دور المصارف بتوفير التمويل الضروري لتحيز النمو فبعد ان استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز واظهر أهمية الجهاز المصرفي كأحد المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات وأيدهم في ذلك كينز الذي أعطى للقطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير لسيولة

اللازمة للاقتصاد، ويرى **شوبيتر** إن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد المدخرات وتقييم المشايع وإدارة المخاطر ومتابعتها جميعا ضرورية لأي نمو اقتصادي.

وتعتبر دراسة كل من (Mckinnon 1973) و (Shaw 1973) من الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطع المصرفي في النمو الاقتصادي فلقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقييد النمو الاقتصادي وتؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، حيث توصلا الباحثين إلى نتيجة متطابقة فالسياسات التحريرية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية الاستثمار، من خلال السياسات التي من شانها التخفيف من وضع القيود كتحديد سقف اعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية،لتشجيع الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية[1].

ان السياسات المتحررة للمصارف ستؤدي إلى تحفيز الادخار الخاص وتشجيع الوساطة المالية والتوزيع الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة عرض الائتمان إلى القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ويعتقد (1982 Spellman) ان وجود نظام مصرفي متقدم ومصاحب للدورات المالية يؤدي إلى تأثير مباشر على القطاعات الحقيقة في الاقتصاد تنعكس في انتقال منحنيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية او التحسين استغلال تلك الموارد بشكل أفضل.

وفي عام 1984 استخدم gupta العلاقة المسببة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في اربعة عشر دولة نامية، وذلك لقياس الائتمان الخاص والائتمان الكلي والتطور المصرفي ومؤشرات الإنتاج الصناعي التي تعبر عن النمو الاقتصادي، وكانت النتائج التي توصل إليها متباينة بين الدول.

وفي دارسة قام بها ,Jung سنة 1986 التي شملت 56 دولة نسبة العملات المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى M1 وكذلك نسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقاييس التطور المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي، واشارت النتائج إلى أن

[1] مرام تيسير مصطفى الفرا: **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995- 2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، 2012ـ ص 54.

التطور في القطاع المصرفي يقود للنمو الاقتصادي أكثر من اعتبار أن القطاع المصرفي نتيجة النمو الاقتصادي في الدول النامية.

وعالجت دارسة (Murinde and Eng 1994) العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي، والنمو الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل في نمو Autocorrelation (VAR) Vectorالثنائي وتم استخدام M1، M2 ، M3 ونسبة العملات المتداولة خارج النظام إلى M1 ، M2، M3 وغيرها كمقياس للتطور في القطاع المصرفي , بينما تم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس لنمو الاقتصادي وكانت النتيجة التي توصلا إليها مؤيدة لسببية ذات الاتجاه الواحد " إن التطور في القطاع المصرفي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق النمو الاقتصادي في إطار تطور القطاع المصرفي

من جهة أخرى يعتقد بعض الاقتصادي Robinson 1966 أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المصرفي كما يرى Gurley and Shaw أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية فخلال عملية التنمية يودي النمو الاقتصادي في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية وهذا أن الاتجاه المسبب يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية وتعتبر دراسة Goldsmith 1969 من أهم الدراسات التطبيقية التي دعت إلى الأساس النظري للدراسات حيث أكد انه من خلال 35 دولة متقدمة ونامية تم بحثها تتجه المؤشرات المالية بها إلى الزيادة مع نمو الدخل والثروة بينما فرق Patrick بين نوعين من التطورات المالية حيث العرض القائد: حيث يشير إلى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين وبالتالي فان التطور في القطاع المصرفي هو جزء من العملية التنموية، كما أن كينز ضمن تحليلية النظرية العامة يفترض وجود سوق منظم وكفء للنقود[1].

الفرع الثالث: الآراء المؤيدة لوجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

[1] المرجع نفسه، ص ص 55-56.

نظرا أهمية العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والناتج المحلي والجدل النظري حول ذلك فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة حسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما ويعتبر Patrick أول من أشار إلى احتمالية وجود علاقة سببية بينهما وكذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من النم الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي ولكن يعتقد Mackinnon 1988 انه بالرغم ان معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابا مع معدل النمو الاقتصادي إلا أن التساؤل الذي طرحه Patrick عن اتجاه العلاقة السببية لم يخم بعد فأيهما السبب وتعتبر دراسة Gupta 1994 أول دراسة تطبيقية استخدمن المنهجية لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي[1].

ويرى إن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية في حين السببية تتجه إلى الناتج المحلى إلى التطور المالي خلال المراحل المتأخرة من التنمية، ويشكك بعض الاقتصاديين مثل Lucasفي قدرة تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية.

كما أوضحت الدراسة Arestis and Demetraides, 1996 التي استخدمها في نسبة الائتمان ونسبةM2 إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي ومتوسط الدخل مقياس للنمو لاقتصادي إلى وجود العلاقة السببية ثنائية بين التطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

[1] المرجع نفسه ص ص 56-57. .

خلاصة الفصل:

ونلخص مما سبق أن هناك عدد من الآراء تتعلق باتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي المصرفي، فيرى **شوبيتر** أن التطور في وسائل وأدوات القطاع المصرفي يمكن ان يسرع من معدل تراكم رأس المال ويعزز من فرص النمو الاقتصادي، في حين يرى,Gurley and Shaw أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى النمو في الأصول المصرفية، أما Patrick فيرى أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما تتجه من القطاع المصرفي الى النمو الاقتصادي في المرحلة الأولى من النمو الاقتصادي، في حين تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور في القطاع المصرفي في مراحل متأخرة من التطور الاقتصادي، وعليه فان الجدل حول طبيعة العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي وحجم النمو الاقتصادي يتطلب إجراء دراسات تطبيقية.

وفي الاقتصاد الجزائري فإننا نميل إلى الرأي الثالث القائل بان هناك علاقة سببية بين القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية والبيئية، حيث أن كل منهما يؤثر على الأخر، ولكن مع تأثير النمو الاقتصادي على القطاع المصرفي بنسبة اكبر من تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، ولكن في هذه الدراسة سنحاول تبيان مدى مساهمة القطاع المصرفي الجزائري في تأثيره على النمو الاقتصادي وبالتالي على مختلف القطاعات الأخرى والمعبر عنها بالتنمية المستدامة وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:.....

دراسة تحليلية لمساهمة التمويل المصرفي في تدعيم بعض مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر بين سنتي 2001..2011

تمهيد:

إن طرح قضية التنمية المستدامة في أي دولة يرتبط أساسا بعنصر التمويل، حيث تلعب الإدارة السليمة للجهاز المصرفي أهمية بالغة في ذلك (كما تم توضيحه في الفصل السابق)، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة للتنمية المستدامة، فيمكن أن تلعب البنوك دورا أساسيا في تمويل التنمية المستدامة من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية المستدامة حيث لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية المستدامة، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع ، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

والجزائر كغيرها من الدول عملت على تطوير الجهاز المصرفي من اجل تدعيم مؤشرات التنمية المستدامة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى دور الجهاز المصرفي الجزائري في تدعيم مؤشرات التنمية المستدامة وذلك من خلال توضيح دوره الكبير في التنمية الاقتصادية خاصة في تدعيم الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تشخيص مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر

المبحث الثاني: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاجتماعية

المبحث الأول:: تشخيص مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

سعت الجزائر في العقود الأخيرة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورغم ذلك لازالت هناك حالة من التخلف والتبعية للاقتصاد رغم معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها في السنوات الأخيرة والتي يمكن التعرف عليها من خلال التطرق لكل من[1]:

1. **أداء الناتج المحلي الإجمالي:** هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي ويبقى الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم هذه الطرق والسمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة، فعندما يرتفع نبتهج رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جديدة، ولكن عندما ينخفض مستوى الناتج حتى ولو بمستويات ضئيلة تنتابنا حالة من الركود والكساد ونعمد إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

وفي موضوع الأداء يوضح الجدول رقم(03-01) تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط نصيب الفرد في الفترة من سنة 2000 حتى2008 ولتتبع التطورات تم حساب معدل التغير السنوي بالدولار الأمريكي الذي يعد الأكثر استقرار ودلالة.

الجدول رقم (03-01): يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذا متوسط نصيب الفرد في الجزائر لسنوات 2000-2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي	1	-	1.036	1.236	1.558	1.882	2.141	2.448	3.108
م نصيب الفرد من الناتج	1	0.002	1.005	1.183	1.464	1.740	1.945	2.187	2.730 .

المصدر: إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنوات 2000 و 2008

[1] صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008** ،الإمارات العربية المتحدة، 2009 ، ص 267.

وللإشارة ابتدأنا بالقيمة 1 لاعتبار سنة 2000 هي سنة الأساس وقد سجل الاتجاه إلى الزيادة طول فترة الدراسة.

وما يمكن قوله أن هذا النمو جاء مدفوعا بالنمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السمعي خاصة الصناعات الإستخراجية حيث ساهم ارتفاع سعر النفط خلال النصف الاول من سنة 2008 إلى أعلى مستوى له في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع، وبذلك ارتفع النمو للناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة الأخيرة رغم زيادة ضغوط الأزمة العالمية ابتداء من النصف الثاني من العام 2008.

2. **استهداف التضخم في الاقتصاد:** عرف ضبط التضخم في الجزائر نجاحا نسبيا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسدت في تراجع معدل بصفة واضحة من حوالي 30 % سنة1995 إلى معدل تضخم م اقل من 3 % في المتوسط خلال الفترة الأخيرة وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهنا يمكن القول أن تخفيض نسبة التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28 % من القوة العالمة النشطة لنفس الفترة.

   ومن جهة أخرى فإن مصادر الضغوط التضخمية لازالت متوفرة والمتمثلة في المطالبة برفع الأجور من مختلف القطاعات، حركات الإضرابات العمالية، إعادة هيكلة القطاع العام وما ينتج عنه، الإبقاء على ضغط قوي على التوسع في القرض، زيادة الضرائب على العديد من المنتجات، تغيرات أسعار الصرف ,وهو ما يدفع نحو ارتفاع أسعار الاستهلاك وبالتالي من الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا خاصة مع التوسع في الإنفاق العام من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ يفوق 60مليار دولار أمريكي.

3. **الإنعاش الاقتصادي والفقر:** إن الأداء الاقتصادي في الجزائر والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تحسن السعر في سوق النفط كان له بالغ الأثر في تنشيط الجهود الجزائرية من اجل تحقيق تنمية شاملة وعادلة، ومحاولة التخفيض من حدة الفقر من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمينيا في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظمته الأمم المتحدة سنة 2000 وتم تضمين التقليل من الفقر في الهدف الأول، ففي مخطط الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة فإن دور الدولة في مكافحة الفقر البشري كان له وزن كبير.

كما تجدر الإشارة أن الفقر في الجزائر ينتشر في الأوساط الريفية حيث أن معدلات الفقر أعلى من مثيلتها في الأوساط الحضرية، فالريف من يحتضن غالبية الفقراء حيث وصلت النسبة في الريف إلى ما قارب 10.2 % بينما لا تتعدى 3.2% في الحضر .

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تصبو الجزائر لتحقيق تنمية اجتماعية ترقى بالإنسان وقد بدأت منذ سنة 2000 حتى الآن بالسعي وراء تحقيق أهداف الإنمائية للألفية الثالثة وما تنص عليه من محاربة الفقر وتعميم التعلم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالقيمة البشرية، وهو ما دل عليه سياسة الإنعاش الاقتصادي، هذا إلا انه لا يمكن القول أن الجزائر قد وصلت إلى مبتغاها في ما يخص التحديات التي ترغبها من اجل تحسين الأوضاع الاجتماعية خاصة فيما يخص رفع كفاءة الموارد البشرية، ويمكن تبيان ذلك من خلال المؤشرات التالية[1]:

1. **حجم السكان:** يوضح الجدول رقم (03-02) تطور حجم السكان في الجزائر منذ سنة 2000وحتى 2008، وقد تم حساب معدل التغير السنوي، الذي عرف تجاهه العام زيادة ابتداء من سنة 2001 قدرت إلى 1.016 لتضاعف سنة 2008 إلى 1.139 .

وقد بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2008 حوالي34مميون نسمة أي بزيادة بلغت حوالي 600 الف نسمة مقارنة بسنة 2007 ، ويرجع ذلك إلى تحسن معدلات الخصوبة والذي وصل إلى 2.4 سنة 2008، بالإضافة إلى التأثير الايجابي لتحسن الخدمات الصحية والأوضاع الاجتماعية.

[1]علي لزعم: **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطمع الألفية الثالثة**، مقال منشور في مجلة التواصل للعلوم الاجتماعية، العدد 34، جامعة سوق هراس، جوان 2013، ص ص 69-71.

يوضح الجدول رقم (03-02): يبين تطور معدل الزيادة السكان في الجزائر منذ سنة 2000 وحتى 2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان	1	1.016	1.031	1.047	1.064	1.084	1.101	1.120	1.139

المصدر: علي لزعم: **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطمع الألفية الثالثة،** مقال منشور في مجلة التواصل للعلوم الاجتماعية، العدد 34، جان 2013، ص 70.

ويتوزع سكان الجزائر على كافة التراب الوطني بكثافة سكانية تقدر في المتوسط بحوالي 15 فردا لكل كيلومتر مربع، حيث بلغ سكان المناطق الحضرية حوالي 65 % متى وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتيها على المستوى العربي 55.6 % أو عمى المستوى العالمي 49 % وبالمقابل يتكون سكان الجزائر من حيث التوزيع العمري سنة 2008 من ثلاث فئات الفئة الأولى اقل من 15 سنة نسبة28 % ، الفئة الثانية بين 15 -65 سنة تمثل نسبة 66.6% والأخيرة تمثل فئة اكبر من65 سنة تمثل نسبة 5.3 % ، أي أن أكثر من 65 % تعتبر فئة سكانية قادرة على والعطاء.

2. **الأوضاع الصحية:** يلاحظ أن الجزائر حققت تقدما معتبرا في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين حيث بلغ سنة 2008عدد السكان الذين يحصلون عمى الرعاية الصحية إلى 98 % من إجمالي السكان يتوزعون بين100 % لمحضر و 95 % ، كما تشير الإحصائيات المتاحة لنفس الفترة إلى نقص في التأطير الطبي من أطباء و ممرضين بالمقارنة مع عدد سكان الجزائر حيث يتراوح عدد الأطباء والممرضين لكل 100 ألف نسمة 118 طبيب و299 ممرض خلال الفترة من 2000 حتى 2006 وقدر عدد الأسرة 625 شخص للسرير الواحد وتعتبر هذه النسبة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي والتي تقدر بحوالي 270 شخص لكل سرير .و عمى العموم عرفت الأوضاع الصحية تطورا ملحوظا في عدة مؤشرات خلال العشرية الأخيرة والتي يمكن إجماليا في النقاط التالية:

- ارتفع معدل الحياة من72.5 سنة 2000 إلى 75.7 سنة 2007عند الجنسين.
- بلغ معدل الوفيات الرضع 54 لكل ألف مولود سنة 1990 وانخفض إلى 36.9 بالألف سنة 2000 و 26.2 بالألف سنة 2007 وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت على الصعيد العالمي.
- بلغ معدل الوفيات العام 6.5 بالإلف سنة 1990 وانخفض إلى 4.5 بالإلف في سنة 2000 و4.4 بالألف في سنة 2007.
- بلغ معدل وفات الأمهات سنة 2007 إلى 87 لكل 100 ألف.

ويمكن التفسير هذا التطور في المؤشرات الصحية إلى الأهمية التي توليها الدولة إلى هذا القطاع من الإنفاق عليه حيث بلغ معدل الإنفاق على الصحة نسبة 3.6% من النتاج المحلي الإجمالي و9.5% من الإنفاق العام، حيث يتولى القطاع العام المسؤولية في تمويل قطاع الصحة.

كما يجب التنويه إلى أن الجزائر حققت تقدما في ما يخص المياه والصرف الصحي ففي هذا المجال يقدر عدد السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب خلال فترة حتى سنة 2008 حوالي 85% موزعة بين 87% لسكان الحضر 81% لسكان الريف، وبالمقابل يقدر نسبة السكان الذين تتوافر لديهم قنوات صرف صحي لنفس الفترة حوالي 94% موزعة بين 98 %لسكان الحضر و 87 % لسكان الريف.

3. **التعليم:** سجلت الجزائر تطور معتبرا في مجال التعليم ببلوغ معدلات القيد في التعليم الابتدائي والمتوسط حتى 2008 حوالي97% أما في المرحلة الثانوية فسجلت حوالي 67% بينما وصل التسجيل في الجامعة إلى خولي 25 %، وفي المقابل سجلت نسبة الأمية للفئة العمرية اكبر من 15 سنة بحوالي 21.5 %سنة2008 بينما كانت سنة 1190 حوالي 47.1 %حيث أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهذه النسبة وهو الشيء الملاحظ بالنسبة للفئة العمرية الممتدة بين 15-25 سنة فتقدر نسبة الأمية بها إلى 7.9 %سنة 2008 بعد أن كانت حوالي 22.7 %سنة 1990 .

وتجدر الاشار إلى معدلات الأنفاق على التعليم تعتبر معدلات مقبولة حيث وصلت في فترة 2008 إلى يقارب 5.1% من الناتج المحلي و 24 %من الإنفاق العام حيث

يعتبر التمويل الحكومي المصدر الوحيد لتمويل للتعليم واعتما الخدمة التعليمة على هذا التمويل يجعل منه مرتبط أساسا بتحسن المؤشرات الاقتصادية في الدولة وبذلك مساهمة التمويل الحكومي المتمثل أساسا في التمويل المصرفي من بين الدائم الغير مباشر في هذا التمويل.

4. **العمالة:** يمكن دراسة مؤشر العمالة في الجزائر من جانبين الأول يشكل القوى العاملة والثاني يمثل مستوى البطالة ويمكن توضيحهما كما يلي:

حجم القوى العاملة: تشكل القوى العاملة من الأشخاص المصنفين كعاملين أو كبطالين أي كل الأشخاص الذين يرغبون في العمل وهم قادرون عليه حيث بلغت في الجزائر في السنوات الأخيرة حوالي 39 %سنة 2008 ويعتبر منخفض إذا ما قورنت بالمستوى العالمي حوالي 71 %في ذات السنة ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان دون 15 سنة وقد سجل معدل النمو قس القوى العاملة 3.4 %بين سنة 1990 إلى سنة 2008 ويرجع دلك إلى الزيادة في العدد الإجمالي للسكان كما ارتفع معدلات المساواة في سوق العمل بين الجنسين

- **البطالة:** يمثل معدل البطالة الأشخاص العاطلين عن العمل من القوى العاملة، وكما هو معروف إن الاقتصاد الجيد يرتبط بتقليص حجم البطالة حيث تراجعت في الجزائر لتصل في سنة 2008 إلى 11.3% ولا تزال هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستوى العالمي 5.7% ويمكن إرجاع عامل تقليص هذه النسبة إلى مساهمة القطاع الخاص في عملية التشغيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والتي كانت في السابق عاملا مهما في رفع نسبة البطالة.

ومن ناحية أخرى تواجه الجزائر عدة تحديات في مواجهة نمو معدلات القوى العاملة يستدعي ذلك دعم للمؤشرات الاقتصادية في مقدمتها وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الاعتماد على الذات وتغيير الهيكل الإنتاجي من صناعية إستخراجية تعتمد على النفط بدرجة كبيرة إلى صناعة تعتمد إلى الاستثمار في الإمكانيات الذاتية خاصة منها القوى العاملة لتدارك هذا الأمر.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

تنتصب أمام الجزائر جملة من التحديات البيئية : التدبير العقلاني للموارد المائية والطاقة، البحث عن حلول من أجل مواجهة نفاذ الموارد من المحروقات، مكافحة التصحر وتراجع الغابات، تقليص الانبعاثات الناجمة عن احتراق الطاقات الأحفورية، ملاءمة قطاعات الماء والصحة والفلاحة الغابوية مع التغيرات المناخية وتقليص التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والمجالات الحضرية.

أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية2014 – 2010 الذي يبلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد وقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات غازات الدفيئة .وتم تخصيص غاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المالية ، محطات التطهير والتحلية و 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي تهيئة الإقليم والبيئة، ويوجد المخطط الوطني لمكافحة التصحر قيد التنفيذ، وتم بذل جهود ملموسة في قطاع الغابات من خال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابوي تقدر ب 530 ألف هكتار[1].

لقد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير ويشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة، بالماء أولوية وذلك من أجل ضمان الحق في الماء والتطهير، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء .وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لإنجاز محطات جديدة للتطهير 239 (وحدة)والذي من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا المسجلة في 2010 وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحي600 مليون متر مربع سنة 2011 في حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999ومن المتوقع .

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه** ، مقال منشور لمكتب شمال إفريقيا، الجزائر 2015، ص 08.

أن يتضاعف هذا الحجم في أفق 2014 بفضل محطات التطهير الجديدة الموجودة قيد الإنجاز. وقد تم وضع إطار قانوني من أجل تأطير استعمال المياه العادمة في الري يضم مقتضيات تهم حفظ الصحة والبيئة.

هناك تسعة مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب في اليوم وثمة مصنعان يوجدان قيد الإنجاز، ويجري تنفيذ برامج نموذجية من أجل تشجيع وضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من قبيل الطاقة الشمسية والريحية.

وفي المقابل تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير(الجمع، النقل، التخلص)وتثمين النفايات وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة، كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر .وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فإن الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات.

ويسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70 % في(أفق سنة2020) مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5 و.6 % على المستوى القريب، تم وضع هدف طموح من أجل تحسين تدوير النفايات لتبلغ نسبته 40 % انطلاقا من سنة 2016 وإبرام اتفاقات مع أرباب الصناعات المعنيين وكذا إطاق أنشطة للتوعية والتواصل والتكوين من أجل ضمان استدامة قطاع النفايات.

ومن المقرر ابتداء من سنة2015 إقامة مصنع للمعالجة الحرارية للنفايات ووحدة لتحويل البلاستيك ومصنع لإنتاج السماد يتم تدبير النفايات المنزلية الصلبة أساس من لدن القطاع العمومي من خلال البلديات أو طرف بعض الشركات من فئة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بالنسبة للمدن الكبرى، وتضطلع هذه المؤسسات جمع النفايات ونقلها للمطرح أو مركز الردم، وكذا النظافة الحضرية، وحسب أرقام المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2010 ، هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع وتدوير النفايات[1].

ويتسم نشاط جمع وتدوير النفايات في غالبيته بكون نشاطا غير مهيكل؛ وتبقى مشاركة القطاع الخاص لحد اليوم جد محدودة، وقد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مشروع إحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة من المتوقع أن تحدث سنويا 10 آلاف منصب شغل في المجال الأخضر خال الفترة2012-2014.

[1] المرجع نفسه، ص 09 .

المبحث الثاني: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاقتصادية

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2013 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة .تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي[1]:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛
- خمسة (05) شركات للاعتماد ألإيجاري منها اثنتان خاصتان؛
- تعاضديه للتأمين ألفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

من زاوية نموذج العمليات المصرفية، تقوم المصارف بجمع الموارد لدى الجمهور وتُوزع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها .كما تقوم أيضا بعمليات مصرفية مختلفة ملحقة .من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع.

[1] بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2013**، الجزائر، 2014،ص 100.

وعلى هذا سوف نرى ما مدى مساهمة هذه التركيبة المصرفية في الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر خاصة منها المؤشرات المتعلقة بالمتغيرات الكلية كالاستثمار والتضخم والعمالة والبطالة في هذا المحور.

الفرع الأول: حصة الفرد من الخدمات البنكية

الجدول رقم (03_03): يبن حصة الفرد من الخدمات البنكية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الشبابيك	1 227	1 278	1 336	1 301	1 324
عدد الشبابيك /عدد السكان	26 800	26 200	25 700	26 400	26 700
نسبة اليد العاملة/ **عدد الشبابيك**	8 100	7 900	7870	8 300	7 900

المصدر: بنك الجزائر: **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2013**، الجزائر، 2014،ص 103.

يظهر من الجدول أعلاه في عدد الشبابيك البنكية داخل القطاع المصرفي الجزائري وهي بالدرجة الأولى توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية عبر كامل ولايات الوطن، كما نسجل تحسن متواصل في مؤشر عدد الشبابيك البنكية نسبة لعدد السكان وان كانت هذه النسبة لا تزال بعيدة عن المعدل المقدر بشباك بنكي لكل 000 10 مواطن.

من جانب أخر وصل عدد اليد العاملة بالبنوك سنة 2005 إلى 800 26 حيث انخفض هذا المعدل إلى 700 25 سنة 2007 وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان وتحسن

بمستوى المعيشة بالجزائر، ليرتفع بذلك إلى 700 26 سنة 2009 وذلك بسب زيادة البنوك الخاصة.

الفرع الثاني: حجم التمويل الموجه للاستثمار في الجزائر

سنتطرق في هذا الفرع إلى حجم الائتمان الموجه للاقتصاد من خلال تدعيم الاستثمار المحلي عن طريق قروض طويلة ومتوسطة الأجل الجدول الموالي يبن ذلك.

الجدول رقم (03_04): يبين حجم التمويل الموجه للاستثمار في الجزائر

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام	739.8	715.5	791.3	857.7	882.3	847	988.7	1291.8	1485.1	1460.5	1741.6
القطاع الخاص	337.2	550.2	587.7	674.7	895.8	1055.6	1212.9	1411	1597.9	1804.7	1981.5
الإدارة المحلية	0.214	0.293	0.328	0.259	0.101	1.373	0.357	0.331	0.780	0.773	0.686

Source: le bulletin statistique de la banque d'algerie,juin2012

نلاحظ من خلال الجدول إن حجم الائتمان الموجه للاستثمار في تزايد مستمر ميزه ارتفاع لحجم الائتمان الموجه للقطاع العام خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث ارتفع من 739.8مليار دينار سنة 2001 إلى 882.3 مليار دينار سنة 2005 ثم تناقص إلى 847 سنة 2005 وهذا راجع غالى القيود التي فضتها الحكومة على البنوك سبب اصدر قانون 03_11 والمتعلق إجراء تعديلا على قانون النقد والقرض والذي ينص على فرض

بعض الشروط على حرية دخول وخروج الأموال، ليبدأ في الزيادة من847 مليار دينار سنة 2006 إلى 1741.6 سنة 2011 ولكن بوتير غير سريعة وهذا بعد سياسة الدولة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسط خاصة فيما تعلق بالمؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ومن جهة أخرى عرف حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص، تزايدا بوتيرة اعلي من القطاعات الأخرى، حيث انتقل من 674.7 مليار دينار سنة 2004 إلى 1981.5 مليار دينار سنة 2011، و يعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى إنشاء صناديق ضمان القروض، وتدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة وذلك بهدف تعزيز روح المقاولتية.

وهنا نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه الإتمان المصرفي في توجيه الاستثمار سوء الخاص أو العام خاصة فيما تعلق بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، لكن مساهمة القطع المصرفي في تدعيم الاستثمار الموجه الإدارة المحلية يبقى بعيد عن المستوى المطلوب وهذا تكفل الإنفاق الحكومي بذلك.

الفرع الثالث: مؤشر تناسب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي

بعد تحليلنا لواقع التمويل المصرفي المقدم من طرف المصارف للاستثمار، يبقى من الضروري تقييم مدى تناسب هذا التمويل مع حجم النشاط الاقتصادي، بهدف إبراز أثره على الاستقرار الاقتصادي والنقدي الوطني ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة السريعة لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد، لذلك نحاول فيما يلي تحليل كل من مؤشرات الميل الحدي والميل المتوسط والمرونة الدخلية للقروض المصرفية المقدمة للاقتصاد الوطني كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (03_05): **مؤشر تناسب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي**

السنة	القروض الموجه الاقتصاد (مليار دينار)	الناتج الإجمالي المحلي (مليار دينار)	الميل المتوسط للقروض	الميل الحدي للقروض	المرونة الدخلية
2000	993.05	4078.8	0.24	-0.19	-0.52
2001	1077.69	4222.1	0.25	0.59	2.42

2002	1266.04	4541.9	0.28	0.59	2.3
2003	1379.47	4266.8	0.26	0.16	0.54
2004	1534.38	6127.5	0.25	0.18	0.69
2005	1778.91	7498.6	0.23	0.18	0.71
2006	1904.1	8391	0.23	0.14	0.59
2007	2203.7	9389.6	0.23	0.3	1.32

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit.

يعبر الميل المتوسط للائتمان المصرفي على نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين يعبر الميل الحدي للائتمان المصرفي عن مقدار التغير في القروض الناتج عن التغير بوحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر من خلال تتبع نتائج الجدول أن أرقام هذين المؤشرين متذبذبة وغير مستقرة مما يبين التناسب غير العادي بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن السياسة الائتمانية كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال دراسة مؤشر المرونة الدخلية الذي يبين فاعلية البنوك في تمويل الاقتصاد، فإذا زادت قيمته عن الواحد دل ذلك على وجود توسع في منح الائتمان بما لا يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الاقتصادي، والانخفاض في القيمة عن الواحد يبين حالة الانكماش.

وبالتالي من خلال الجدول أن علاقة الائتمان المصرفي بالنشاط الاقتصادي مر بأربع مراحل حيث كان في سنة 2000سالبة وهذا راج إلى الحالة الاقتصادية التي كنت تعيشها الجزائر وكذا كانت أسعار البترول منخفضة، وفي المرحلة الثانية التي تمثل سنتي 2001و 2002 وعم ارتفاع أسعار البترول وذا تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي كان للجهاز المصرفي دور كبير في تطبيق هذا البرنامج حيث وصلت المرونة الدخلية إلى 2.42 و 2.3 على التوالي، ومع بداية 2003 الى سنة 2006 انخفض دور الجهاز المصرفي في منحة الائتمان إلى الاقتصاد وهذا راجع إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدنها الجزائر خاصة أزمة الخليفة، ليرتفع دوره في سنة 2007مع إطلاق النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: دور الجهاز المصرفي في استهداف التضخم

يعرَّف التضخم كما يلي كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في

المستوى العام للأسعار أما بالنسبة إلى تحليل التضخم خلال الفترة 2000_2010 فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تسجيل معدل قياسي للتضخم لم يبلغه من قبل 0.34 بالمئة سنة 2000 وقد قام بنك الجزائر، بشكل خاص، بتعزيز الوسائل غير المباشرة للجهاز المصرفي منذ سنة 2002 ، كما تميزت سنوات القرن الحادي والعشرين، وبالخصوص بين سنتي 2004 و 2005 بدورة توسع نقدي، كان مصدره تقيد الموجودات الخارجية، ولا سيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية بعنوانM2 مؤكدا الاتجاه الهيكلي المميز للعشرية، وهذا باستثناء سنة 2009 ، الذي كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض أسعار المحروقات، وبارتفاع أقل من حدة من الوتائر التي عرفها النمو النقدي الذي بلغ24.3 بالمئة سنة 2007 ، والتي تعتبر ذروة العشرية، علما أن معدل التوسع في هذا المجال كان جد مرتفع22.3بالمئة في سنة 2001 منذ بداية هذه العشرية، وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز.

كما تم اعتبار التضخم هدفا محددا للسياسة النقدية، وهذا في نهاية هذه العشرية، وذلك ابتداء من والمعدل الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر الرقم (10_03) الصادر في 2010/08/26 والمتمم للأمر الرقم (03_11)المتعلق بالنقد والقرض، وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي وصريح للسياسة النقدية، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المد التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومن ثمَّ تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المد القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية ، فضلا عن نموذج تحديد مستو القصير.

وبالإضافة إلى الوسائل المختلفة التي يقوم بها بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة، ودورها في إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي، ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة (ادخارات مالية) ، واستمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الجزائري، في صندوق ضبط الإيرادات، باستثناء سنة 2009، رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات)، وبخاصة سنة 2010 ودورها في تخفيف التنقيد[1].

[1] le bulletin statistique de la banque d'algerie,juin2012 .

الفرع الخامس: تأثير الجهاز المصرفي على العمالة والتشغيل

يعرِّف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويربط هذا التعريف بمستوى الأجور، لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا يقومون بذلك، ويسمى بأجر القبول وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق ولتحليل مشكلة البطالة والتشغيل خلال هذه العشرية، نجد أن معدل البطالة عرف انخفاضا محسوسا

من 29.5 بالمئة سنة 2000 إلى حوالي 10 بالمئة سنة 2010 ولعل من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسدته فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية برامج الشبكة الاجتماعية، والأنشطة ذات المنفعة العامة، والمنحة الجزافية للتضامن، وبرامج عقود ما قبل التشغيل، وجهاز الإدماج المهني، وأشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة.

إلا أن المعدلات والأرقام الخاصة بالبطالة في الجزائر، والتي تختلف من مصدر إلى آخر تجعل من الصعوبة على الباحث الحكم على مدى الانخفاض الفعلي لمعدل البطالة، في ظل عدم التأكد من دقتها ومصداقيتها، إلا أنه يمكن القول إن مشكلة البطالة تظل المشكلة الرقم واحد في الجزائر، بسبب مخزون الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا، والمقدرين بحوالى 300 000 إلى 250 000 طالب عمل جديد من الشباب، كما أن صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية التي تزيد على 140 مليار دينار بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة، والتي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة، كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي، بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5بالمئة بشكل متسق حتى يمكن تسريع وتائر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة.

لذا يمكن القول في الأخير إن الجهاز المصرفي لم يتمكن كذلك من تحقيق هدف التشغيل في الفترة من2001 إلى 2010 ، رغم الانخفاض المهم في معدل البطالة من 29.5 سنة 2000إلى 10 بالمئة فقط سنة 2010 ، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق السلطات لبرنامجين تنمويين من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001_2003 وكذا برنامج دعم النمو 2005_2009 وهي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال، والقيام بتنشيط الاستثمار عن طريق التمويل المصرفي الذي يتمثل في تسهيلات الحصول على القروض وذلك بتخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.

الفرع السادس: مساهمة الجهاز المصرفي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للفترة 2001إلى 2010

الجدول رقم (03_06): يبين مساهمة الجهاز المصرفي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للفترة 2001إلى 2010

السنة	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف الرسمي	11.0	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101
سعر الصرف غير الرسمي	12	85	96	120	94.5	100	105	120	125

المصدر: قارة ملاك: **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك،تونس والسنغال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010، ص143.

أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي ازدادت شيئا فشيئا ابتداء من سنوات الثمانينات إلى غاية سنة 2000 حيث كانت الفجوة بين الاقتصاد الرسمي والغير رسمي ضيقة وهذا راجع إلى مساهمة الجهاز المصرفي وكذا نقص التعاملات مع الخارج خاصة في الجانب الاقتصادي، ومع التحرير الاقتصادي وحاجة المستثمرين إلى وتحويل الدينار إلى عملة صعبة ظهرت مشكلة كبيرة تتمثل في صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن1أورو = 100دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

وبالتالي من الجدول نلاحظ انه في بداية فترة الدراسة كانت الفجوة ضئيلة ولكن اتسعت مع سنة 2004 لتلغ ذروتها أين كان الفارق حوالي 34دج.

لقد عرف سعر الصرف استقرارا ابتداء من سنة 2005 ، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94.5 :دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج ، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق
الموازي.

أما في سنوات الأخير من الدراسة فنلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

وبالتالي نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن مساهمة النظام المصرفي في الحد من الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي كان محدود وهذا راجع إلى صعوبة التحكم في السعر صرف الموازي الذي راجع إلى الطلب الكبير على العملة الصعبة من طرق المواطنين، وكذا محدوية النسبة العملة التي تعطيها لبنوك التجارية للمواطنين من اجل القيام بعمليات في الخارج، هذا ما اتر سلبا على الاقتصاد الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة الجهاز المصرفي في دعم مؤشرات التنمية الاجتماعية

الفرع الأول: مساهمة النظام الصرفي في التنمية المحلية

في ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية والتي تعرف مدة طويلة للإنجاز والاستغلال فقد تم الترخيص للسلطات المحلية بالاعتماد على الاقتراض كوسيلة تمويلية، لكن السؤال المطروح هو: هل يمكن الحصول على هذه القروض، وما هي العراقيل التي تحول دون الحصول على هذه القروض؟

للإجابة على هذا التساؤل ندرس في نقطة أولى إمكانيات الحصول على قرض بنكي من أجل تمويل التنمية المحلية كما يلي[1]:

1. **إمكانية الحصول على قرض بنكي:** سمح المشرع الجزائري للجماعات المحلية اللجوء إلى مؤسسات مالية للحصول على قرض بنكي وهذا ما تؤكده المادة 146 من قانون البلدية 90 -08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 ، وتعود فكرة تمويل التنمية المحلية عن طريق قروض بنكية إلى سنوات السيتينات بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط سنة 1964 ، وحيث تنص المادة 08 من المرسوم 64 -227 المتضمن إنشاء الصندوق على أن من مهامه منح قروض و تسبيقات للجماعات المحلية .
2. ولكن و مع مرور الزمن تزايدت حاجات الجماعات المحلية لقروض طويلة المدى، لم يتمكن هذا الصندوق من تغطيتها، فقررت الدولة تحويلها إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD)منذ سنة 1972 إن هذه المركزية في توزيع الموارد المالية على الجماعات المحلية أظهرت عدة سلبيات منها:

- تفاقم المهام الموكلة للجماعات المحلية.
- تزايد الاحتياجات المالية للجماعات المحلية.

بتزايد هذه الحاجيات أصبح البنك الجزائري للتنمية (B.D.L)عاجز عن توفير الموارد الضرورية مما في 30 أوت 1985 الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إنشاء بنك التنمية المحلية كانت مهمته تمويل تنمية الجماعات المحلية بصفة عامة و الاستثمارات المخططة بصفة خاصة غير أن هذه النظرة تغيرت مع تأزم الظروف الإقتصادية منذ سنة 1986 ، حيث أصدر قانونين:

- الأول رقم12-86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرو.
- الثاني رقم10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض البنكي الذي أكد على ضرورة كون القرض البنكي فعال ، مربح ، محمي.

الفرع الثاني: قطاع السكن

كان قطاع السكن وإلى غاية 1999 يمول سوى بنك واحد يتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي، وتشكل القروض الرهنية العملية الجوهرية للصندوق وتوجه ثلاثة

[1] خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص 134.

أرباع القروض الّتي يمنحها إلى تمويل بناء السكنات أو الحصول على المكية أو تمكين الخواص من إنجاز سكناتهم، وفي نهاية 2004 قدر مبلغ القروض ب 223 مليار دج، وتم منح ثلثيها إلى المقاولين، كما خصص هذا الصندوق 50 مليار دج لمشاريعه الخاصة والمبلغ المتبقي إلى الخواص، ومنذ ذلك الوقت فتحت سوق السكن على البنوك الأخرى، فقد شرع القرض الشعبي الجزائري في تقديم قروض عقارية سنة 1999، ثم تبعه بنك التنمية المحلية في سنة2002 ولحق بالركب مؤخرا بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، وحسب القرض الشعبي الجزائري، فمنذ عام 2000 تم تمويل حوالي 10.000 سكن بمبلغ قدره 05 ملايير دج، وقد اعتمد بنك الجزائر الخارجي كذلك القرض الرهني في إطار تنويع أنشطته وقدرت الأرقام المتراكمة في سنة 2004 عدد 184 مشروع مرخص بمبلغ قدره 230مليار دج[1].

وعلى الرغم من ذلك ، فإن مساهمة المنظومة المصرفية المالية في تمويل السكن لم تتجاوز % 10 من الطلب السنوي على عكس تقديرات بعض مهني القطاع والذي حسبهم يجب على البنوك أن تساهم في تمويل السكن بنسبة % 60 من الحاجات المالية، يمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدم توفر الشروط اللازمة للتمويل خاصة عدم قدرة الخواص على تقديم الضمانات اللازمة للقروض الطويلة الأجل (20 إلى 25سنة) ومن أجل ذلك اتخذت إجراءات تمثلت في تأسيس أجهزة تمثلت في:

- شركة ضمان القروض العقارية.
- شركة إعادة التمويل الرهني.

[1] عرعار الياقوت: **التمويل العقاري**، مذكرة مقدمة لنسيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون الإعمال، جامعة الجزائر، 2009، ص 94.

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

إن التنمية المستدامة تقوم على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية المستدامة في جميع الدول وخاصة منها الجزائر هو مشكل التمويل، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية التي تؤثر بدورها على التنمية الاجتماعية والبيئية، أي أنها تعتمد نمط التمويل غير المباشر بسبب غياب السوق المالية، لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الاستدانة.

إن السياسة الاقتصادية المعتمدة في الجزائر منذ الاستقلال كانت ترتكز على مخططات استثمارية مركزية من الأموال العمومية. وكانت تعتمد على تخصيص الموارد المالية بطريقة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار، وكانت القروض الممنوحة لتمويل القطاع العام تقدم بأسعار فائدة لا علاقة لها بالسوق فأدت هذه الوضعية إلى إضعاف المتغيرات النقدية والمالية، كون التخطيط المالي حصر دور المصارف وجعلها مجرد صناديق في يد الدولة مجبرة على تمويل أي مشروع معتمد في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطط التمويل اللازمة كما شهدت مرحلة التخطيط المركزي تهميش دور المصرف المركزي في تمويل الاقتصاد، هذه الوضعية استدعت القيام بمجموعة من الإصلاحات شرعت فيها الجزائر منذ الثمانينات وذلك قصد الشروع في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق، وتوالت الإصلاحات حتى سنة 2001 أين تم وضع البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي.

لقد تزامن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم تطبيقه مع بداية سنة 2001 إلى 2004 مع تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الذي يعتبر أول برنامج تنموي يهتم بالتنمية المستدامة بالجزائر لقي هذا البرنامج اهتمام السلطات العمومية لما له من أهمية على المستوى المحلي، وتم تدعيمه من كل الجوانب خاصة الجانب المالي الذي يعتبر الحجر الأساس في أي عملية تنموية، وهنا برز دور الجهاز المصرفي الجزائري كآلية هامة في تدعيم التنمية المستدامة.

لقد تم في هذا الفصل توضيح مساهمة الجهاز المصرفي الجزائري في تدعيم التنمية المستدامة، من خلال توضيح بعض المؤشرات الهامة التي أعطتنا صورة واضحة عن ما مدى دور الجهاز المصرفي وأدواته في الرفع من المؤشرات خاصة الاقتصادية منها، وهذا

ما تم ملاحظته في الفصل الأخير أن جل مساهمات الجهاز المصرفي الجزائري كانت تمثلت في مقدار الائتمان الممنوح للاقتصاد والمثل في مساهماته في دعم الاستثمار وكذا تحسين الخدمات البنكية وتدعيم القطاع العام والخاص، أما فيما يخص مساهمته في التنمية الاجتماعية يبقى محدود، وهذا لاعتماد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الإنفاق الحكومي، أما مساهمة الجهاز المصرفي في تدعيم مؤشرات التنمية البيئية كانت جد محدود .

و لأجل الدراسة وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كالتالي:

- تتمحور الفرضية الأولى حول وجود أثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلا زيادة معدلات الاستثمار الإجمالي في الجزائر، وأثناء البحث توصلنا إلى جل مساهمات النظام المصرفي تمت حول تدعيم التنمية الاقتصادية وهذا ما يدعم هذه الفرضية.
- تتمحور الفرضية الثانية على تأثر مؤشرات التنمية البشرية والبيئية بالجزائر بحجم الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد، أثناء الدراسة التحليلية لبعض مؤشرات التنمية البشرية والبيئية وعلاقتها بالائتمان المصرفي وجدنا أن هناك علاقة غير مباشرة حيث أن تدعيم الدولة للتنمية الاقتصادية سيؤثر إلى التنمية البشرية والبيئية، بالتالي كان تأثرها بحجم الائتمان الممنوح للتنمية الاقتصادية في بعض المؤشرات التي ترتبط بالاقتصاد مباشرة مثل الفقر والعمالة والبطالة.

و من بين النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة ما يلي:

- إن التنمية المستدامة ليست عملية سهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية المستدامة في الجزائر؛
- اقتصر التمويل المصرفي على الجوانب الاقتصادية فقط، كون أن الجهاز المصرفي المتمثل في البنوك هي مؤسسات تجارية وان المشكلات البيئية هي مشكلات ذات طابع عمومي تتكفل الدولة بحلها من خلال اعتمادها على الإنفاق الحكومي.
- تأثر المؤشرات الاجتماعية والبيئية بالتمويل المصرفي الموجه للاقتصاد في فترة الدراسة كان محدود بسبب اعتماد تمويل الإستراتيجية على الإنفاق الحكومي.

- اعتبار الإنفاق الحكومي المصدر الأساسي في تمويل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كان له اثر سلبي على الاقتصاد بسبب تهيش بعض الأدوات المالية والنقدية وعدم أداءها لدورها.

و في الأخير يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لإعطاء مكانة حقيقية للجهاز المصرفي الجزائري، لبعث التنمية المستدامة ورفع عراقيلها والتي نراها جديرة بأن تستجيب لموضوع بحثنا وهي:

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة تلبي تطلعات نجاح التنمية المستدامة والتوسع فيها.
- عصرنة منظومة الإعلام و الدفع لتحسين الخدمات المصرفية وأن تكون في شفافية وسرعة حتى يتسنى لنا معرفة آخر المعطيات والإحصاءات الاقتصادية.
- تعزيز سوق القروض المصرفية (بدون فوائد) و تقليص كلفة الوساطة المصرفية.
- ضرورة تدعيم العلاقة بين الجهاز المصرفي والجماعات المحلية خاصة من البلديات، وذلك في طل الظروف السائدة بانخفاض البترول، وتقليص حجم الإنفاق العام.
- ضرورة تدعيم القطاع الخاص الذي يعتبر الذي يعتبر محرك أساس للتنمية في ظل الظروف السائدة.
- ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية، كما يجب العمل على تمكين القطاع العام والخاص من زيادة فوائضه المالية وإصلاحه، والاعتماد على هذا الفائض بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية.
- تأهيل المستخدمين الحاليين في المصارف وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام، والحرص على إعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية.
- المزيد من تنشيط سوق المال من خلال المصارف وتنويع العمل المالي والمساهمة في تطوير الأسواق الثانوية وربطها بالأسواق العالمية.

الخاتمة:.....

لقد تطرقنا لموضوع التمويل المصرفي و دوره في تمويل مؤشرات التنمية المستدامة دراسة تحليلية للجزائر من جوانب معينة إلا أنه تبقى هناك جوانب أخرى تدعو الباحثين لدراستها مثال ذلك:

- دور التمويل المصرفي تمويل مؤشرات الفقر والبطالة دراسة قياسية للجزائر.
- دور التحرير المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر دراسة قياسية.

قائمة المراجع

المراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

1.إبراهيم سليمان عيسى، "تلوث البيئة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط2، 2000.

2.إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006.

3.دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية، مصر، ط1، 2000.

4.شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.

5.عبد الرحمن بلحفصي، محاضرات في الاقتصاد المصرفي ، محاضرات غير منشورة، جامعة سطيف، 1989.

6.محمود حميدات :مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية 1996.

7.عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، در صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

8.هبري نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003 .

9.عبد المطلب عبد الحميد: السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى،2003 .

II. المذكرات والاطرحات:

10.بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

11.صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011.

12.العايب عبد الرحمن: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

13.حميدوش علي : التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، معهد علوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية ، أيام 7/6 جوان 2006.

14.هبري نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

15.مرام تيسير مصطفى الفرا: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995- 2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،الجامعة الإسلامية غزة، 2012ـــ

16.قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك،تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010.

17.عرعار الياقوت: التمويل العقاري، مذكرة مقدمة لنسيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون الإعمال، جامعة الجزائر، 2009.

18.خنفري خيضر: تموىل التنمىة المحلىة في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.

19.شافية بن عيسى: أثار تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص :نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.

20.هاروى العشي: النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1990 -2011 :أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم اقتصادية شعبة ،جامعة باتنة، 2015.

III. القوانين والمراسيم:

21.قانون رقم 93-03 المؤرخ 93/07/04 المعدل والمتمم للقانون 01/90 المؤرخ 90/07/04 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

22.قانون 92-05 المؤرخ 92/03/22 المتعلق بتحديد الشروط الواجب توافرها للمؤسسين والمسيرين والممثلين للبنوك والمؤسسات المالية، وشروط إنشائها.

23.قانون رقم 01/93 المؤرخ 93/01/03 المحـــدد لشروط إنشاء البنـــوك والمؤسسات المالية وتنصيب فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

24.مشروع تقرير، مقدم من المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES ، الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000، ص15 و ما بعدها الجريدة الرسمية عدد1974/59، مرسوم رقم 156/74 مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1394 الموافق لـــ 12 يوليو1974. والمتعلق بـــإنشاء لجنة وطنية للبيئة.

25.الجريدة الرسمية عدد 1977/64، المادة 03 من المرسوم رقم 119/77 المؤرخ في 29 شعبان 1397 الموافق لـــ 15 أوت 1977، يتضمن إنهاء نشاطات اللجنة التنفيذية للبيئة.

26.الجريدة الرسمية عدد 1981/12، المادة 01 من المرسوم رقم 49/81 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1401 الموافق لـــ 21 مارس 1981، يتضمن تحديد صلاحيات كاتب الدولة للغابات واستصلاح الأراضي.

27.الجريدة الرسمية عدد 1984/04، المادة 01 من المرسوم رقم 12/84 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1404 الموافق لـــ 22 يناير 1984، يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة.

28.الجريدة الرسمية عدد 1993/65، المادة 01 من المرسوم رقم 253/93 المؤرخ في 24 ربيع الثاني الموافق1414 لـــ 10 أكتوبر 1993، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجماعات والبحث العلمي.

29.الجريدة الرسمية عدد 1994/53، المادة 02 من المرسوم رقم 247/94 المؤرخ في 02 ربيع الأول 1415 الموافق لـــ 10 أوت 1994، ويتضمن تحديد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري.

30.الجريدة الرسمية عدد 2007/73، المادة 01 من المرسوم 351/07 المؤرخ في 08 ذي القعدة 1428 الموافق لـــ 18 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والسياحة.

31.المادة 10 من الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم لبعض أحكام القانون90 – 10.

IV. المجالات والتقارير:

32.مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002, الدورة العامة الثانية و العشر، CNES ، ماي2003

33.مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية الخامسة والعشر, CNES ديسمبر2004

34.صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008 ،الإمارات العربية المتحدة، 2009

35.عماري عمار: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 افريل 2008.

36.اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989 .

37.ريدة ديب ، سليمان مهنا: التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009.

38.تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني، الأمم المتحدة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، مصر، 2004.

39.هبة عبد الرشيد سيد، عبد الرؤوف على حسن، محمد أيمن عبد المجيد ،ممدوح على يوسف: ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج، المؤتمر المعماري الدولي السادس الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، قسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة أسيوط، أيام 15-16-17 مارس 2005.

40.المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة: المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، لبيبا، 2-4 نوفمبر، 2009،

41.نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مصر، .

42.تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج،الأمم المتحدة نيويورك، 2005.

43.وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة 2005.

44.صديقي مسعود، مسعودي محمد: الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل المتلقي الدولي– سطيف–، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أفريل، 2008.

45.إحصائيات التقرير العربي الموحد لسنوات 1995 و2000 و 2008.

46.علي لزعم: تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطمع الألفية الثالثة، مقال منشور في مجلة التواصل للعلوم الاجتماعية، العدد 34، جوان 2013،

47.جنة الاقتصادية لإفريقيا: الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه ، مقال منشور لمكتب شمال إفريقيا، الجزائر 2015.

48.خمد الغفيص: علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية، الاقتصادية مجلة الكترنية، العدد 5746 نشرت بتاريخ 2010/02/15.

49.بنك الجزائر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2013، الجزائر، 2014.

50.مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعية، 2001 ، الدورة العادية التاسعة، نوفمبر2001.

V. الكتب باللغة الفرنسية:

51. Ben Malek Riad, La Reforme du secteur bancaie en Algérie, memoire de maitrise sciences écomomiques, Université Toutouse I998-99.

52.: Banque d'Algérie , Rapport 2002 – 2003 ,op,c

53. Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises: Développement Durable: un défi pour les managers, Editions AFNOR, 2004,

54.ZANON Slimane, "Population et environnement au Maghreb", Académia, Belgique, 1995,

55. Tracey Strange et Anne Bayley, Le développement durable À la croisée de l'économie, de la société et de l'environnement, éd OCDE, paris 2008

56. François Bonnieux ,Brigitte Desaigues : Economie et politiques de l'environnement ,précis Dalloz ,1998
57. Anthony roza et autres , guide pratique du développement durable , AFNOR , paris 2005
58.-Ministère de l'amenagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD),Janvier2002

VI. مواقع الانترنت:

59.http://www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm, 21/01/2016.
60.http//www.moroc-ecologie.net/article.php3?id_article=124 تاريخ الاطلاع 2016/03/02

61.http://elmassar-ar.com/ara/ تاريخ الاطلاع 2016/03/17
62.[1] Rapport Sur L'état et l' avenir de L'environnement, 2003, P.212 (MATE).
63.[1] http://djelfainfo.ourtoolbar.com/exe2016/03/02 تاريخ الاطلاع
64. Created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com
65.www.ons.dz : الديوان الوطني للإحصائيات
66. Bulletin statistique de la banque d'Algérie, op.cit

الملخص:

تهدف الدراسة إلى محولة تطبيق دراسة تحليلية لتوضيح العلاقة بين التمويل المصرفي الجزائري وكذا مؤشرات التنمية المستدامة خاصة منها الاقتصادية خلال الفترة 2001 -2011 وهذا من اجل تبيان أهمية التمويل المصرفي الجزائري في دعم مؤشرات التنمية المستدامة خاصة في الإصلاحات الاقتصادية وحجم التمويل التي تنفقه الحكومة، حيث أن الجهاز المصرفي الكفء ساهم في الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمار والرفع من مستوى الدخل الحقيقي والتحكم في معدلات التضخم، لخلق مناصب شغل والقضاء إلى الفقر والبطالة وهذا ما ينعكس بالايجابي على التنمية البشرية والظروف البيئية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة بالجزائر.

Résumé:

L'étude vise à convertir l'application de l'étude analytique de clarifier la relation entre le financement bancaire algérien, ainsi que des indicateurs de développement durable, en particulier la situation économique au cours de la période 2001- 2011, et ce, dans le but de démontrer l'importance du financement de la banque algérienne à l'appui des indicateurs de développement durable, en particulier dans les réformes économiques et la taille du financement que le gouvernement dépense, comme système bancaire efficace a contribué à la levée des taux de développement économique grâce à l'augmentation des investissements et d'augmenter le niveau de revenu réel et de contrôler l'inflation, à la création d'emplois et l'élimination de la pauvreté et le chômage, et cela se reflète positivement sur le développement humain et les conditions environnementales.

Mots clés: financement bancaire, le développement économique, le développement durable, les indicateurs de développement durable en Algérie.